



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 15 كانون الثاني 2026

مقالات ودراسات وتقارير

مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية: النظام الإيراني ليس مجرد محاصر سياسي، بل هو في حالة إفلاس وجودي

بقلم: عويد عيلام

تُشكّل الاحتجاجات تحديًا للنظام بمعادلة لم يواجهها من قبل. في هذا السياق، ينبغي أن تكون إسرائيل هي القوة الدافعة التي تُوجّع النيران، لا الأكسجين الذي يسمح بتصنيف الاحتجاج كغزو أجنبي.

في يناير/كانون الثاني 2026، لم يكن برد مشهد القارس مجرد طقس؛ إنه شعورٌ جسديٌّ بتوترٍ مُجمّد. يجلس أحمد، مُدرّس التاريخ الذي لطالما تآرجحت دروسه بين مجد الإمبراطورية الفارسية وحفر القرن العشرين الدامية، على شرفة شقته الضيقة في الطابق الثالث. في الأسفل، الشارع هادئٌ تمامًا، يعجّ بالحركة. يسير شبانٌ وشاباتٌ إلى هناك، هواتفهم الذكية مرفوعةٌ في أيديهم كالمشاعل الرقمية، وتوهجها الأزرق يرتعش في ظلام المؤسسة.

فجأةً، تجمّدت نظراته: وسط الحشد الصاخب، يتعرّف على وجوه طلابه في الصف الحادي عشر. إنه تصادمٌ بين الأجيال يُبثّ على الهواء مباشرةً. يبتسم له البعض بخجلٍ كمن يُضبط متلبسًا؛ بينما يُحوّل آخرون أنظارهم، ربما خشية أن يكون المُدرّس لا يزال يُمثّل النظام القديم.

ينسحب أحمد إلى الداخل، يُغلق النافذة، ويشعر بانقباض قلبه. معضلته هي معضلة إيران ككل: الهوة بين التعاطف الأخلاقي والخوف الوجودي هوةٌ يصعب ردمها. يتساءل: هل أنضم؟ أم أبقى؟

في هذا الفراغ - بين الأمل والمسؤولية الشخصية - يجد ملايين الإيرانيين أنفسهم عالقين، بمن فيهم قطاعات واسعة من المتدينين الذين لا يسارعون إلى الإيمان بالثورة، لكنهم في الوقت نفسه لم يعودوا مستعدين للدفاع عن رجال الدين.

الديمقراطية ضيفُ حديث العهد وساذج في تاريخ البشرية، بينما الديكتاتورية كيانٌ راسخٌ، متجذّرٌ في التاريخ، متصلبٌ، متينٌ كالفلاذ. في إيران، لا تُعدُّ "القبضة الحديدية" مجرد استعارة، بل هي أسلوبٌ مُتقنٌ في العمل، متجذّرٌ في صدماتٍ جماعية. لقد بنى النظام الإيراني بقاءه على أنقاض احتجاجاتٍ سابقة:

2009 - الحركة الخضراء: تدفق ما يقارب ثلاثة ملايين شخص إلى طهران، لكنّ النظام تماسك كجدارٍ منيعٍ، وخنق الأمل في ظلامٍ دامس.

2019 - احتجاجات الوقود: غضبٌ اقتصاديٌّ انتهى بانقطاعٍ تامٍّ للإنترنت؛ تشير التقديرات إلى مقتل نحو 1500 شخصٍ في غضون أيام.

2022 - مهسا أميني: احتجاجٌ تجاوز حدود الجنس والطبقة، لكنّه أُنْهك بالإعدامات والاعتقالات الجماعية. وبين هذا وذاك، كانت هناك المزيد من المظاهرات والإضرابات.

...هذه المرة مختلفة: الاقتصاد كمشنقة

على الرغم من القمع، فإن واقع يناير 2026 يفرض على النظام معادلة لم يواجهها من قبل. إيران ليست تحت حصار سياسي فحسب، بل هي في حالة إفلاس وجودي. مع اقتراب التضخم من 60% ونقص حاد في الطاقة في دولة غنية بالنفط، فقدت الحكومة أدواتها لإدارة الأزمة. وقد أدى إعادة تفعيل آلية "الإنعاش السريع" الدولية إلى تشديد الخناق على الاقتصاد، محولاً البلاد إلى جزيرة منبوذة، معزولة ومنبوذة. حتى الحليفتان الصين وروسيا تقفان على الحياد.

لكن الشرح الحقيقي لا يكمن في الوضع المالي فحسب، بل في الصورة العامة. انهيار الوكلاء الإقليميين: سوريا، وحزب الله، وحماس، والآن فنزويلا. والضربات التي وجهتها إسرائيل والولايات المتحدة للحرس الثوري قد حطمت صورة الباسداران المهمة.

لكن الطريق لا يزال مليئاً بالألغام. لقد امتدت الاحتجاجات بالفعل إلى المحافظات الـ31، لكن صمت الأغلبية لا يزال الصوت الأعلى في طهران. لا نشهد انشقاقات جماعية للضباط أو الشخصيات البارزة في المؤسسة الدينية؛ ولا توجد إضرابات من قبل منظمات مثل صناعة البتروكيماويات أو الموانئ أو سائقي الحافلات. لا يزال الكبار على شرفاتهم، ومفتاح الاستقرار في أيدي من يملك السلاح والمال.

قد يبدي رجال الشرطة والجيش النظامي تردداً، لكن الحرس الثوري الإسلامي قصة مختلفة. فبالنسبة لهم، سقوط النظام ليس مجرد خسارة أيديولوجية، بل إفلاس شخصي. الحرس الثوري ليس مجرد قوة عسكرية؛ هي تكتل يسيطر على ما يُقدَّر بنحو 35% إلى 40% من الاقتصاد الإيراني. ومن خلال منظمات مثل خاتم الأنبياء، يدير إمبراطورية واسعة تُقدَّر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات، تشمل البنية التحتية والإنشاءات والنفط والاتصالات.

يدرك كبار المسؤولين أن الثورة تعني تأمين ممتلكاتهم وملاحقتهم جنائياً. لذا، فهم لا يناضلون من أجل الدين، بل من أجل العقارات والحق في مواصلة نهب موارد البلاد.

تكمُن المشكلة الجوهرية للمتظاهرين في ما يُمكن تسميته "نهرًا فاض عن ضفافه". يمتلك هذا الاحتجاج القدرة على جرف كل شيء، ولكن في غياب الدعم السياسي - أي في غياب قيادة قادرة على احتواء هذا التدفق وتوجيهه - ينتشر الماء ببساطة في السهل، ويفقد زخمه، ثم يمتصه الأرض العطشى في نهاية المطاف. وبدون قيادة موحدة، يبقى الاحتجاج فوضى جميلة ولكنها هشة.

يُنظر إلى رضا بهلوي على أنه نخبويٌّ يستحضر الحنين إلى الملكية، ملطخ بالفساد، ولا صلة له بالأحياء الفقيرة؛ أما شخصيات مثل نجم كرة القدم علي كريمي، "مارادونا الآسيوي"، أو حامد إسماعيل، طبيب الأسنان الكاريزمي، فيمتلكون "رأس مال رمزي"، لكنهم لا يملكون سلطة على قوة مسلحة. لإسقاط هذا الحصن، يلزم وجود كتلة حرجة من ملايين الأشخاص في الشوارع على مدى فترة زمنية - كتلة كافية لجعل القمع مستحيلًا من الناحية اللوجستية.

استراتيجية إسرائيلية: "الظل خلف الستار"

في عالم الاستخبارات، غالبًا ما يكون الوجود المرئي نقطة ضعف. يجب على إسرائيل أن تستوعب هذا: لا تزال تُعتبر عدوًا لدى قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني. من شأن التحرك العلني أن يسمح للنظام بتصوير الاحتجاجات على أنها "مؤامرة صهيونية" وإعادة توحيد صفوفه. بدلًا من ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تعمل في الخفاء:

الحرب المعرفية والإلكترونية: شنّ ضربات دقيقة ضد أنظمة النظام وبثّ معلومات مُدبنة حول فساد كبار قادة الحرس الثوري مباشرةً إلى هواتف المواطنين.

تشجيع الانشقاقات: إنشاء قنوات سرية للتواصل مع شخصيات متوسطة المستوى داخل المؤسسة، مع وعود بالحصانة "بعد ذلك"، بهدف إحداث ثغرات في الجهاز الأمني.

التسليح والانفصال: تقديم دعم سري وأسلحة مُوجّهة للجماعات الانفصالية في الأطراف - الأكراد في الغرب والبلوش في الجنوب الشرقي. هذا يُجبر النظام على تقسيم قواته وإجهاد خطوط إمداده إلى أقصى حد.

الدعم التكنولوجي: استخدام الأقمار الصناعية والتقنيات الإلكترونية لضمان استمرار وصول المتظاهرين إلى الإنترنت، حتى عندما يحاول النظام قطع الاتصال بالبلاد.

قد تتصاعد الاحتجاجات إلى نقطة غليان تدفع الرئيس بيزشكيان وحكومته إلى الاستقالة يائسين، ولكن بدون دفعة خارجية ذكية - غير مرئية - قد تخبو جذوة الغضب من جديد.

يجب أن تكون إسرائيل بمثابة "الريح" التي تُوجع النيران، لا الأكسجين الذي يسمح للنظام بتصوير الاحتجاجات على أنها غزو أجنبي. والسؤال الوحيد هو: هل يستطيع الشعب الإيراني الصمود أمام مرارة الانتقام حتى لحظة الحصاد؟

مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية: اعتراف عام 2025 بفلسطين: كيف فككت أوروبا وشركاؤها اتفاقية أوسلو

وقوضوا السلام

بقلم: إيما ويكسلر

تحليل لكيفية اعتبار إعلان نيويورك والاعترافات الأحادية اللاحقة بفلسطين تدخلاً غير مشروع بموجب القانون الدولي العام، وانتهاكاً لاتفاقيات أوسلو، وتهديداً لاستقرار النظام القانوني المتعدد الأطراف لما بعد العام 1945.

في القانون الدولي العام (المشار إليه فيما يلي بـ "القانون الدولي العام")، يُشير التدخل - الذي يُطلق عليه غالباً اسم التدخل - إلى أي إجراء تقوم به دولة أو منظمة دولية للتأثير على كيانات سيادية أخرى أو إكراهها أو فرض قرارات عليها دون موافقتها الصريحة. وقد تعرض هذا المبدأ، المُرسخ في ميثاق الأمم المتحدة والسوابق القضائية الدولية، لاختبارات قاسية في ضوء التطورات الأخيرة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تُوجّه مؤتمر نيويورك المنعقد في الفترة من 28 إلى 30 يوليو/تموز 2025، برئاسة مشتركة من فرنسا والسعودية، بإعلان نيويورك بشأن حل الدولتين. وقد أدت هذه المبادرة، بقيادة تحالف غير رسمي ضم فرنسا والمملكة المتحدة والسعودية، إلى اعترافات أحادية الجانب بفلسطين: أولها من المملكة المتحدة في 21 سبتمبر/أيلول، تلتها فرنسا في 22 سبتمبر/أيلول خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبينما أشاد البعض بهذه الإجراءات باعتبارها تُعزز السلام، فإنها تُثير تساؤلات جدية حول شرعيتها بموجب القانون الدولي الخاص، لاسيما ما يتعلق باتفاقيات أوسلو (1993-1995)، التي أُرست إطاراً ثنائياً حصرياً للتفاوض على "الوضع النهائي" للأراضي المتنازع عليها، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة والقدس.

يتناول هذا التحليل التدخل من خلال القانون الدولي الخاص، مستكشفاً أسسه القانونية ومظاهره واجتهاداته القضائية ذات الصلة، ومُبيّناً كيف تُقوّض هذه الاعترافات الأحادية الجانب كلاً من إطار أوسلو واستقرار النظام الدولي المتعدد الأطراف.

أولاً: تعريف وتصنيف التدخل في القانون الدولي العام

يشمل التدخل طيفاً واسعاً من الأفعال في القانون الدولي العام، متطوراً من مفهوم "التدخل العادل" الذي ساد في الحقبة الاستعمارية إلى الحظر شبه التام الذي أعقب ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945. تنص المادة 2(1) من الميثاق على المساواة في السيادة بين الدول، ما يجعل التدخل انتهاكاً جوهرياً لهذا المبدأ.

يُصنّف خبراء القانون الدولي العام عادةً ثلاثة أنواع رئيسية من التدخل: التدخل المباشر، والتدخل غير المباشر أو القسري، والتدخل المرتبط بالمعاهدات. يشمل التدخل المباشر استخدام القوة المسلحة أو الإكراه المادي، وهو أمر محظور بموجب المادة 2(4) من الميثاق، التي تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ويشمل التدخل غير المباشر أو القسري الضغوط الدبلوماسية أو الاقتصادية أو السياسية، مثل العقوبات الأحادية أو الاعتراف المبكر بالكيانات الإقليمية. يصف فقهاء القانون هذا النوع بـ "الإكراه الناعم"، وهو ذو صلة وثيقة بتحليلنا. ويحدث التدخل المتعلق بالمعاهدات عندما تتدخل دول ثالثة في تنفيذ أو تفسير المعاهدات الثنائية، متهمكةً بذلك مبدأ "لا تُنشئ

معاهدة التزامات أو حقوقاً لدولة ثالثة دون موافقتها"، المنصوص عليه في المادة 34 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 (المشار إليها فيما يلي بـ "اتفاقية فيينا"): "لا تُنشئ معاهدة التزامات أو حقوقاً لدولة ثالثة دون موافقتها".

وتُجسّد أحداث 22 سبتمبر/أيلول 2025، بما في ذلك اعتراف فرنسا بدولة فلسطين، الفتتين الأخيرتين، إذ تُمثل تدخلاً خارجياً في الإطار التوافقي لاتفاقيات أوسلو على أسس تعاقدية وإقليمية.

بموجب العقد، ومن خلال فرض "وضع نهائي" محدد مسبقاً من جانب واحد - حدود تستند إلى خطوط 4 يونيو 1967 مع تبادلات إقليمية طفيفة واعتبار القدس الشرقية عاصمةً للفلسطينيين - انتهك التحالف مبدأً الحصرية الثنائية المنصوص عليه في المادة الخامسة من إعلان أوسلو للمبادئ لعام 1993. يحصر هذا النص صراحةً مفاوضات الوضع الدائم في "الطرفين" - وتحديداً "حكومة دولة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني" (المادة الخامسة، الفقرة 2) - مستبعداً أي طرف ثالث. هذا الاعتراف المبكر يحوّل اتفاقاً مؤقتاً تم التفاوض عليه بعناية إلى إطار عمل عفا عليه الزمن، ويحرم إسرائيل من حقها السيادي في الموافقة بحرية على التعديلات الإقليمية.

من الناحية الجغرافية، يُعدّ هذا بمثابة مصادرة فعلية لـ 22 في المئة من الأراضي التي تُديرها إسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتي أُعلنت "أراضي ذات سيادة لدولة فلسطين" دون موافقة إسرائيلية، مما يُؤثر على نتائج مفاوضات الوضع الدائم المتفق عليها في اتفاقيات أوسلو، ويُخالف التقسيمات الإقليمية المؤقتة التي أقرتها أوسلو.

تتناقض هذه الإجراءات مع المبادئ الأساسية لأوسلو: تنص المادة الخامسة على أن المفاوضات بشأن الحدود والقدس يجب أن تتم حصرياً بين الطرفين، دون تدخل أي طرف ثالث من جهات مثل اللجنة الرباعية، أو مؤتمر نيويورك، أو قادة مثل إيمانويل ماكرون، وكبير ستارمر، ومحمد بن سلمان. ومن خلال استباق النتائج، يُبدّل الائتلاف إرادته بإرادة الدول الموقعة، ما يُبطل فعلياً المادة الحادية والثلاثين، الفقرة السابعة من اتفاقية أوسلو الثانية، التي تحافظ على الحقوق القائمة للأطراف. يمكن اعتبار ذلك أيضاً تدخلاً في اتفاقية قانونية خاصة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وشهدتها دولٌ دولية مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والنرويج ومصر والأردن، وأقرتها عدة قرارات للأمم المتحدة.

ثانياً: الأسس المعيارية: حظر متعدد المستويات

يستند حظر التدخل إلى إطار قانوني هرمي يشمل القانون العرفي والمعاهدات وقرارات الأمم المتحدة، والذي غالباً ما تُحجبه الاعتبارات السياسية في السياق الإسرائيلي الفلسطيني.

يشكل ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 حجر الزاوية لهذا الحظر. تحظر المادة 2(4) التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي، وهو حظرٌ وسَّعه الفقه القانوني ليشمل الإكراه غير المسلح.

تحظر المادة 2(7) تدخل الأمم المتحدة في المسائل التي تقع أساساً ضمن اختصاصها المحلي، وهو مبدأ يمتد قياساً إلى الدول الأخرى (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 2625 لعام 1970 بشأن العلاقات الودية: "لا يحق لأي دولة التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى").

ينتهك إعلان نيويورك الصادر في 29 يوليو/تموز 2025 المادة 2(7) بتدويله نزاعًا ثنائيًا كان من حق الأطراف حله بموجب المادة الخامسة من اتفاقية أوسلو الأولى. ويفرض الإعلان التزامات على إسرائيل دون موافقتها، بما في ذلك إصلاحات السلطة الفلسطينية وقبول خطوط عام 1967 كحدود نهائية. وباعتباره قانونًا خاصًا مزعومًا، يفرض الإعلان التزامات على إسرائيل دون موافقتها - بما في ذلك متطلبات إصلاحات السلطة الفلسطينية وقبول خطوط عام 1967 كحدود نهائية - ما يخالف بشكل مباشر المادة 16 من مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا (ARSIWA)، التي تحظر على أي دولة مساعدة أو مساندة دولة أخرى في ارتكاب فعل غير مشروع دوليًا، مثل فرض التزامات أو ترتيبات إقليمية دون موافقة قانونية. أما الأمم المتحدة، التي يُفترض بها حماية الميثاق، فقد أصبحت منحازة: إذ إن الأمين العام أنطونيو غوتيريش، بتأييده لاعترافات 22 سبتمبر/أيلول، قد حمّل المنظمة مسؤولية التدخل غير المشروع بموجب المادة 103 من الميثاق. وتُعطي الأولوية لالتزامات الأمم المتحدة دون السماح بانتهاكها.

وتُعزز اتفاقية فيينا لعام 1969 هذا الإطار. تنص المادة 26 على مبدأ "العقود ملزمة": يجب تنفيذ المعاهدات بحسن نية. ولا يجوز للدول الثالثة التحريض على الانتهاكات أو اتخاذ إجراءات ضارة (المادة 18). وتُبطل المادة 52 المعاهدات التي تم الحصول عليها بالإكراه، ويُمارس الاعتراف المنسق لعام 2025 ضغطًا دبلوماسيًا يُؤثر سلبًا على أي موافقة إسرائيلية مستقبلية. وتؤكد المادة 34 مجددًا على أنه لا يجوز للأطراف الثالثة تعديل المعاهدات الثنائية.

وتُضيف مواد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا (المشار إليها فيما يلي بـ"ARSIWA"، 2001 (أن الدول التي تُساعد في الانتهاكات تتحمل المسؤولية) (المادة 16). وقد ساعد التحالف، الذي كان على دراية باتفاقية أوسلو، السلطة الفلسطينية في الالتفاف على العلاقات الثنائية من خلال اعتراف غير قانوني وغير تقليدي وأحادي الجانب.

أخيرًا، يمنح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 (2012) الفلسطينيين صفة مراقب من غير الدول الأعضاء، شريطة التوصل إلى تسوية تفاوضية ضمن إطار أوسلو، وهو شرط تتجاهله اعترافات عام 2025. علاوة على ذلك، شهدت اتفاقيات أوسلو شهودًا دوليين، وتعتبر الممارسة الدولية أن شهادة الوثائق الدولية التزامًا بعدم القيام بأي عمل من شأنه تقويضها.

ثالثًا: التطبيق الواقعي على وضع عام 2025: من المؤتمر إلى الاعتراف

تنص اتفاقيات أوسلو، من خلال المادة الحادية والثلاثين (7) من اتفاقية أوسلو الثانية، على أن الترتيبات المؤقتة لا تؤثر على البت في قضايا الوضع النهائي، والتي تُترك للمفاوضات الثنائية. وقد فرض مؤتمر نيويورك "إطارًا دوليًا" وصفه مراقبون مثل منظمة "يو إن ووتش" في تقريرها لعام 2025 بأنه تدخل، وهو ما يُعد انتهاكًا لكل من الميثاق واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

دبرّ التحالف التدخل على ثلاث مراحل مترامنة:

تحديد النتائج مسبقًا: وضع إعلان نيويورك معايير غير قابلة للتفاوض - قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 مع تبادلات محدودة، وعاصمتها شرق القدس - وهو ما يتعارض مع المادة الخامسة من اتفاقية أوسلو الأولى، التي تحصر هذه القضايا في مفاوضات ثنائية مفتوحة.

تشجيع الانتهاكات: في 22 سبتمبر/أيلول، الساعة 2:17 مساءً، بدأت فرنسا مفاوضات لإنشاء سفارة فلسطينية في باريس، منتهكةً بذلك المادة التاسعة من اتفاقية أوسلو الأولى، التي تحظر إقامة علاقات دبلوماسية رسمية للسلطة الفلسطينية قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وهذا يمنحها صفات الدولة قبل الأوان، ما يجعل اتفاقية أوسلو غير ذات جدوى.

خيانة الضامنين التاريخيين: كانت فرنسا والمملكة المتحدة، وهما من بين واضعي الانتداب البريطاني لعام 1922 (المحامي بموجب المادة 80 من الميثاق) ووعده بلفور لعام 1917، ملتزمين التزامًا شديدًا بعدم التدخل. يُمثل تراجعهم عن موقفهم في عام 2025 خيانةً للمبادئ، لاسيما أن فرنسا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تنتهك بذلك وضع الاتحاد الأوروبي كشاهد على اتفاقيات أوسلو. وفي غضون 73 يوماً فقط، نسفت هذه الاستراتيجية اتفاقية ثنائية تحت ستار التقدم الدبلوماسي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يدعي التحالف التزامه به.

رابعاً: العواقب والآثار النظامية

إن تداعيات هذه التدخلات عميقة وواسعة النطاق.

من الناحية القانونية، يُعتبر التحالف متواطئاً بموجب المادة 16 من اتفاقية وقف إطلاق النار وإلغاء الاتفاقيات (ARSIWA)، التي تُحوّل إسرائيل اتخاذ تدابير مضادة متناسبة (المادة 49): تعليق التحويلات المالية، و/أو إلغاء الاتفاقيات.

على أرض الواقع، تتفاقم الأوضاع. إذ تحتفل حماس، التي تدّعي استعادة شمال غزة، بهذا الاعتراف باعتباره "انتصاراً للجهاد على طاولة المفاوضات" (بيان 25 سبتمبر). في الشتات، تصاعدت حوادث معاداة السامية عقب الاعترافات، حيث ربطت المظاهرات في باريس ولندن وبروكسل بين فلسطين وما يعتبرونه هزيمة إسرائيلية.

يُفوّض هذا الوضع، على نحو منهجي، التعددية: فالأمم المتحدة، بوصفها طرفاً محتملاً في هذا الترتيب الحذر، تتحول إلى طرفٍ دبلوماسي مُتحارب، مما يُعرّض ميثاقها للخطر. ويُرسّخ هذا سابقةً خطيرة، يُمكن تطبيقها على نزاعات أخرى، مثل روسيا في أوكرانيا (معاهدة بودابست 1994)، والصين في تايوان (معاهدات 1898)، وأذربيجان في ناغورنو كاراباخ (اتفاقيات 2020).

لا يُمثّل يوم 22 سبتمبر/أيلول 2025 الاعتراف بفلسطين فحسب، بل يُشير أيضاً إلى نهاية محتملة للنظام الدولي الذي ساد بعد عام 1945، حيث لاتزال المعاهدات الثنائية قادرة على التغلب على الضغوط الجماعية.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: قطاع غزة: بدائل استراتيجية: ما هي الخيارات المتاحة لإسرائيل فيما يتعلق بسلوكها في قطاع غزة عام 2026، وكيف ينبغي لها أن تتصرف؟

بقلم: عوفر غوترمان، وعودي ديكل

تحلل هذه المقالة مساحة المناورة الاستراتيجية لإسرائيل في قطاع غزة عام 2026. وتستند إلى تصميم إدارة ترامب على تطبيق إطار غزة، وتعافي حماس طالما أن زخم التغيير يتأخر. تواجه إسرائيل معضلة بين بديلين رئيسيين:

الأول يسعى إلى تحقيق خيار نزع السلاح بالكامل وفقاً لإطار ترامب، الأمر الذي يتطلب من إسرائيل إبداء مرونة في ما يتعلق بشروط عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع؛

البديل الثاني فيقترح تطبيق الإطار بنموذج تفاضلي، يُطبق فقط في المناطق التي تم تطهيرها من حماس والبنية التحتية الإرهابية، ولكنه يُخاطر بترسيخ حكم حماس في "المنطقة الحمراء" - منطقة سيطرتها الحالية.

هناك بديلان آخران، أقل تفضيلاً، وهما تجميد الوضع الراهن وخلق وضع جديد قائم، أو العودة إلى القتال لنزع سلاح حماس وتدمير قدراتها وبنيتها التحتية.

في المرحلة الحالية، ينبغي لإسرائيل أن تُبدي موقفاً إيجابياً تجاه إطار ترامب، مع ربط وتيرة إعادة الإعمار بأداء لجنة تكنوقراطية خالية من أعضاء حماس، وبخطوات فعّالة لنزع السلاح؛ والحفاظ على حرية العمل الأمني المستقلة مع تجنب تحميل المدنيين مسؤولية القطاع وسكانه؛ وبناء جاهزية عملياتية لاحتلال القطاع كجزء من "عملية نزع سلاح" محددة المدة، تهدف إلى تمكين العودة إلى إطار ترامب في ظل ظروف محسّنة.

يتضمن إطار الرئيس دونالد ترامب (النقاط العشرين، أكتوبر 2025) وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 ثلاث مراحل عملية: وقف إطلاق النار: عودة جميع الإسرائيليين من أسر حماس، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية؛ وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

إنشاء آليات التنفيذ: مجلس السلام على مستوى القيادة، ولجنة تكنوقراطية فلسطينية للإدارة المدنية لقطاع غزة، وقوة استقرار دولية، وقوات الشرطة الفلسطينية. بالتوازي مع ذلك، زيادة حجم المساعدات الإنسانية التي تدخل القطاع، والانسحاب التدريجي لقوات الجيش الإسرائيلي إلى المحيط الأمني، إذا سمحت الظروف بذلك.

عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة: بعد تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وإمكانية استئناف الحوار السياسي الإسرائيلي الفلسطيني. التنفيذ يتم عبر أربعة مسارات متوازية:

الأمن: يتمحور حول نزع السلاح - تدمير ومنع إعادة بناء البنية التحتية للإرهاب، بما في ذلك الأنفاق ومنشآت إنتاج الأسلحة. تشمل شروط الانسحاب الإسرائيلي التدريجي ما يلي:

(1) إنشاء وتشغيل قوات شرطة فلسطينية (خالية من حماس) وقوة استقرار دولية؛

(2) استقرار أمني؛

(3) معايير ومؤشرات وجدول زمنية متعلقة بعملية نزع السلاح، يتم الاتفاق عليها بين الجيش الإسرائيلي، وقوة الاستقرار الدولية، والدول العربية المعنية، والولايات المتحدة.

(4) ستحافظ إسرائيل على وجود عسكري (محدود) في محيط أمني حتى يتم تأمين قطاع غزة بشكل كامل ضد التهديدات المتجددة.

الحكومة: على رأس الهيكل، ستكون هيئة السلام مسؤولة عن:

(1) الإشراف على المساعدات الإنسانية؛

(2) إنشاء والإشراف على لجنة تكنوقراطية فلسطينية غير سياسية مسؤولة عن تشغيل الخدمات المدنية في غزة؛

(3) وضع خطة للإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار القطاع؛

(4) الموافقة على مشاركة الدول في قوة الأمن الإسرائيلية والإشراف عليها.

إعادة الإعمار الاقتصادي والمادي: سيدعم البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى إعادة إعمار غزة وتنميتها، بما في ذلك من خلال صندوق استثماري مخصص تديره الدول المانحة. إنشاء منطقة اقتصادية خاصة بتعريفات تفضيلية ومنافذ دخول.

إعادة التأهيل الاجتماعي ومكافحة التطرف: سيحصل عناصر حماس الذين يلتزمون بالتعايش السلمي ويسلمون أسلحتهم على عفو؛ وسيمنح الراغبون في مغادرة غزة ممرًا آمنًا إلى الدول المستقبلية. مكافحة التطرف جزء لا يتجزأ من إعادة التأهيل الاجتماعي في القطاع.

الافتراضات

سيتشكل الواقع في قطاع غزة خلال عام 2026 بناءً على عدد من الاعتبارات والقيود الإسرائيلية والإقليمية والدولية التي ستؤثر على مجال المناورة الاستراتيجية لإسرائيل في القطاع. ويمكن تحديد عدة افتراضات كأساس لتحليل البدائل الاستراتيجية التي ستواجهها إسرائيل خلال العام:

عزم إدارة ترامب: ستواصل الإدارة اعتبار تطبيق "إطار ترامب" في غزة هدفًا استراتيجيًا وسياسيًا محوريًا، يهدف إلى إبراز إنجاز في السياسة الخارجية وخلق زخم لترتيبات إقليمية أوسع. قد يُؤلّد هذا الدافع ضغطًا على إسرائيل لتسريع تنفيذ الخطة، حتى لو كان ذلك على حساب تنازلات في القضايا الأمنية ونزع السلاح.

تدويل الصراع: لم يعد اتخاذ القرار المباشر بشأن مستقبل القطاع حكرًا على إسرائيل. فقد خلق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 وإطار ترامب واقعاً أصبحت فيه الولايات المتحدة وجهات فاعلة أخرى منخرطة بشكل مباشر في القرارات المتعلقة بالجوانب الأمنية والمدنية لقضية غزة.

النشاط القطري التركي في مقابل التردد الإقليمي: بينما تُظهر الدوحة وأنقرة عزماً وانخراطاً عميقاً، فإن معظم الدول العربية (بما فيها الإمارات والسعودية) تتبنى استراتيجية إدارة المخاطر وتتجنب الانخراط العميق في القطاع. إن استعدادهم لتحمل المسؤولية مشروط بثلاثة ضمانات: أفق سياسي إسرائيلي فلسطيني، ونزع سلاح فعال لحماس، وإصلاح هيكلي للسلطة الفلسطينية.

تعاني حماس في حال تعثر العملية: لاتزال الحركة ملتزمة بالكفاح المسلح ضد إسرائيل، وليست مستعدة لنزع سلاح حقيقي وكامل، إن أمكن ذلك أصلاً. وطالما استمر الوضع الراهن - أي عدم إحراز أي تقدم عملي في تطبيق الإطار السياسي من جهة، وعدم عودة إسرائيل إلى العمليات العسكرية المكثفة من جهة أخرى - ستستغل حماس الوضع لإعادة بناء قدراتها العسكرية واستعادة سيطرتها على الأراضي والسكان.

محدودية السلطة الفلسطينية: في ظل قيادتها الحالية، تعجز السلطة الفلسطينية عن تنفيذ الإصلاحات الجوهرية المطلوبة كشرط لعودتها الكاملة إلى إدارة القطاع.

تنبيه: قد تمتد التطورات السلبية في ساحات أخرى (إيران، لبنان، الضفة الغربية) إلى غزة وتعرقل إطار الاستيطان المخطط له.

تسعى السياسة الإسرائيلية الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

منع إعادة تأهيل حماس عسكرياً ومدنياً، وإضعافها، وجعلها غير ذات جدوى؛

الحد من التهديد الأمني من قطاع غزة تدريجياً؛

الحفاظ على تنسيق استراتيجي وثيق مع إدارة ترامب وتضييق الفجوات السياسية؛

فرض سيطرة طويلة الأمد على "محيط أمني موسع"، يشمل المنطقة العازلة الشمالية، ورفح، وممر فيلادلفيا؛

تجنب تحميل إسرائيل المسؤولية المدنية عن القطاع وسكانه؛

تحميل الجانب الفلسطيني مسؤولية التأخير وتجنب خسارة "لعبة تبادل الاتهامات"؛

مواصلة الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والعمل بنشاط على منع عودة السلطة الفلسطينية، بشكلها الحالي، إلى حكم القطاع، مع محاولة استمالة أصحاب النفوذ المحليين؛

التمسك بفكرة مسار التطبيع وتوسيع اتفاقيات أبراهام.

الواقع الناشئ هو أن قطاع غزة مقسم إلى "منطقة خضراء" تحت السيطرة الإسرائيلية (شرق/شمال/جنوب) مقابل "منطقة حمراء" تحت سيطرة حماس (غرب)، دون وجود سلطة حكم بديلة فعالة.

البدائل الاستراتيجية

البديل أ: تعزيز إطار عمل ترامب

الاستراتيجية: إبداء استعداد مبدئي لتطبيق إطار عمل ترامب وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803، مع اعتبار نزع السلاح الأمني جوهر العملية غير القابل للتفاوض، إلى جانب بعض الاستعداد للتنازل بشأن مطالب السلطة الفلسطينية.

المنطق والفوائد: تحويل الضغط السياسي إلى الجانب الفلسطيني. ستسعى إسرائيل إلى تفكيك قدرات حماس إلى أقصى حد، وستُبدى مرونة في مطالبها المتعلقة بالإصلاحات المدنية للسلطة الفلسطينية لضمان الالتزام التام بالمتطلبات الأمنية، ووقف التحريض، ومنع تمويل الإرهاب.

عوامل التنفيذ: خلق "ضغط ثلاثي" منسق على إسرائيل وحماس والسلطة الفلسطينية (من قبل الولايات المتحدة وقطر وتركيا والدول العربية على التوالي)؛ وربط الأفق السياسي بالأداء الأمني على أرض الواقع؛ واستعداد دول الخليج (باستثناء قطر) لتحمل المسؤولية والتمويل.

المخاطر والتكاليف: القلق من ديناميكية "المنحدر الزلق" التي قد تؤدي إلى ضغوط من أجل تنازلات أمنية مبكرة. منح السلطة الفلسطينية شرعية الحكم مع التخلي عن الإصلاحات - وهي قضية خلافية سياسية عميقة في إسرائيل؛ وضغوط أمريكية لمشاركة تركية قطرية.

تخفيف المخاطر: وضع معايير أمنية واضحة (تفكيك البنية التحتية تحت الأرض وورش إنتاج/تجميع الأسلحة، وجمع الأسلحة الثقيلة) كشرط أساسية للانتقال بين المراحل وبدء إعادة الإعمار؛ والإصرار على شروط محددة من السلطة الفلسطينية (سلطة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد؛ وقف التحريض ودفع المستحقات للأسرى وعائلات الشهداء)؛ وضمان اعتراف الولايات المتحدة بحق إسرائيل في العمل العسكري لدحر التهديدات واستئناف الحشد العسكري بغض النظر عن التقدم المحرز في العملية المدنية؛ ووضع خط أحمر ضد مشاركة تركيا وقطر في قوات الأمن الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية.

الخيارب: التركيز على المنطقة الخضراء

الاستراتيجية: تطبيق تدريجي ومتدرج لإطار عمل ترامب في المناطق الخضراء الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والمُخَصَّصة من بنية حماس التحتية والإرهابية (مثل رفح والمنطقة العازلة الشمالية)؛ وزيادة الرقابة الأمنية الإسرائيلية.

المنطق والفوائد: اختبار جدوى وفعالية اللجنة التكنوقراطية وقوات الأمن الإسرائيلية؛ وإنشاء نموذج نجاح محلي يتضمن سلطة محلية. قد يؤدي التفاوت في مستوى المعيشة بين المناطق المُعاد تأهيلها والمناطق الخاضعة لسيطرة حماس إلى ضغط داخلي على حماس لتسليم أسلحتها للشرطة الفلسطينية، وتشجيع نزوح السكان من أراضيها إلى المناطق المُعاد تأهيلها.

عوامل التنفيذ: استمرار رفض حماس نزع السلاح؛ ومحدودية صلاحيات قوات الأمن الإسرائيلية في نزع السلاح بالقوة؛ اتفاق أميركي مصري على "نموذج نجاح" محدد في المناطق الخضراء بتمويل دولي.

المخاطر والتكاليف: ترسيخ وجود حماس في المناطق الحمراء كأمر واقع؛ تدهور الأوضاع الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة حماس، مما أدى إلى ضغوط دولية لبدء إعادة الإعمار هناك أيضاً؛ غياب التعاون من المجتمع الدولي والدول العربية؛ أنشطة حماس الإرهابية ضد المنطقة الخضراء لتخريب المشروع.

تخفيف المخاطر: ربط أي عملية إعادة إعمار في منطقة معينة بنزع سلاح فعال وقابل للتحقق في تلك المنطقة؛ إنشاء فصل مادي صارم بين المنطقتين الخضراء والحمراء، وإقامة محيط دفاعي عالي الجودة للمناطق الخضراء؛ تسريع إعادة الإعمار في المناطق التي تم تطهيرها لجذب السكان من المناطق الخاضعة لسيطرة حماس؛ وضع آليات للحصول على تصاريح وإجراءات تفتيش أمني لحركة الأفراد والبضائع؛ الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على محيط أمني موسع وحرية العمل لإحباط التهديدات إلى حين إثبات قدرات إنفاذ القانون ونزع السلاح على أرض الواقع.

الخيار ج: الحفاظ على الوضع الراهن (استمرار السياسة الحالية)

الاستراتيجية: ترسيخ الوضع الحالي الذي تسيطر فيه إسرائيل على 54% من قطاع غزة (المنطقة الخضراء) وتبقى حماس ذات سيادة في المنطقة الحمراء. منع دخول السلطة الفلسطينية والحفاظ على الفصل بين المناطق، بما في ذلك بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

المنطق والفوائد: تعزيز الدفاع عن غرب النقب؛ تأجيل مناقشة التسوية السياسية طالما بقيت حماس مهيمنة؛ إضعاف المنظمة تحت وطأة مسؤولية رعاية السكان دون موارد لإعادة الإعمار (المساعدات الإنسانية فقط).

عوامل التنفيذ: تراجع تصميم إدارة ترامب على تنفيذ الإطار؛ فتور الهمّة في النظام الدولي؛ ورغبة الأطراف في تجنب القرارات الاستراتيجية الصعبة (بالنسبة لإسرائيل، خاصة في ظل عام انتخابي).

المخاطر والتكاليف: فراغ في الحكم يمكّن حماس من إعادة البناء تحت غطاء إنساني؛ تدخل قطر وتركيا العدائي لملء الفراغ المدني؛ تآكل الشرعية الدولية لإسرائيل وتحميلها مسؤولية الأزمة الإنسانية؛ انعدام الحافز لإصلاحات السلطة الفلسطينية؛ خطر تصعيد واسع النطاق في وقت غير مناسب لإسرائيل.

تخفيف المخاطر: تبني عقيدة "السيطرة على المنطقة" (غارات وعمليات قتل مستهدفة في المنطقة الحمراء). استخدام حق النقض القوي على مشاركة قطر وتركيا في الحكم المدني؛ وتمكين الجهود الإنسانية الدولية المستمرة؛ واستخدام إطار ترامب كدرع دبلوماسي لتحويل "لعبة إلقاء اللوم" نحو حماس ومنع تآكل الشرعية.

الخيار د: العودة إلى الحرب

الاستراتيجية: السبيل الوحيد الفعال لتفكيك قدرات حماس على نطاق واسع وتدمير البنية التحتية للأنفاق ومواقع إنتاج وتخزين الأسلحة في قطاع غزة.

المنطق والفوائد: منع استمرار وجود حماس بعد 7 أكتوبر؛ استعادة حرية العمليات الكاملة للجيش الإسرائيلي؛ تفكيك الأنفاق وتدمير القدرات الإنتاجية دون قيود، مما يُشكل أساسًا لتحقيق مصالح إسرائيل الأمنية وتهيئة الظروف لنجاح إطار عمل ترامب.

عوامل التنفيذ: فشل تنفيذ نزع السلاح ومكونات أخرى من إطار عمل ترامب؛ تحديد خرق جوهرى للتفاهمات وحشد سريع وغير مقبول للقوات؛ عدم فعالية قوات الأمن الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية.

المخاطر والتكاليف: احتلال كامل لقطاع غزة وتحمل المسؤولية المدنية الكاملة عن سكان غزة؛ عبء اقتصادي ثقيل؛ غياب جهة فلسطينية أو دولية لنقل المسؤولية لاحقاً؛ تعميق الانقسامات الداخلية في إسرائيل؛ خطر العزلة الدولية واحتكاك حاد مع إدارة ترامب.

الاستراتيجية: السبيل الوحيد الفعال لتفكيك قدرات حماس المادية على نطاق واسع وتدمير البنية التحتية للأنفاق ومواقع إنتاج وتخزين الأسلحة في قطاع غزة. تخفيف المخاطر: تصوير الحملة على أنها "عملية نزع سلاح مؤقتة" وليست احتلالاً دائماً؛ تنسيق استراتيجي وثيق مع إدارة ترامب؛ إعداد استراتيجية خروج لنقل الصلاحيات إلى اللجنة التكنوقراطية وقوات الأمن الإسرائيلية وقوات الشرطة الفلسطينية فور انتهاء مرحلة التطهير العسكري.

المعضلات والتوترات

عدم التوافق بين استراتيجية إسرائيل وإطار عمل ترامب: ثمة تباين جوهرى بين استراتيجية إسرائيل الحالية - التي تركز على شروط أمنية صارمة للانتقال بين المراحل - وسعي الولايات المتحدة لتحقيق إنجاز سياسي سريع. قد يُعيق الالتزام بنموذج تدريجي تنفيذ خطة ترامب، بينما تواصل حماس تعافياً عسكرياً ومدنياً، وتحوّل سيطرتها المتجددة إلى أمر واقع. في المقابل، يُلحق التخلي عن الشروط الأساسية - كالموافقة على إعادة الإعمار دون نزع سلاح فعّال أو تخفيف المطالب على السلطة الفلسطينية - ضرراً بالمصالح الإسرائيلية.

عملية نزع السلاح: ضرورة التدرج وتحديد الأولويات: حتى في ظل الافتراض غير المرجح بأن توافق حماس على نزع سلاح حقيقي، تُظهر دراسات حالة من مناطق نزاع أخرى أن عمليات نزع السلاح القائمة على الاتفاقيات (بدلاً من العمليات العسكرية) تستغرق سنوات عديدة. نظراً لضرورة نزع السلاح تدريجياً، يُوصى بالتركيز مبدئياً على تدمير البنية التحتية للأنفاق والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك ترسانة الصواريخ والطائرات المسيّرة والصواريخ المضادة للدبابات (يُقترح تجنّب مصطلحي الأسلحة الهجومية والدفاعية، فهما قابلان للتأويل). ويمكن معالجة الأسلحة الصغيرة فوراً من خلال تقديم حوافز للاستسلام الطوعي. ومن المهم أيضاً الحفاظ على شرط أن "يتناسب عمق إعادة الإعمار مع عمق نزع السلاح".

السلطة الفلسطينية - التوتر بين الإخفاقات الهيكلية والضرورة القصوى: يمثل دمج السلطة الفلسطينية معضلة هيكلية بين اتجاهين متعارضين. فمن جهة، يُلقى ضعف السلطة الفلسطينية وإخفاقاتها في الفساد والتحريض بظلال من الشك على قدرتها على استعادة زمام القيادة الأمنية والإدارية في القطاع. ومن جهة أخرى، تُعدّ السلطة الفلسطينية الخيار المؤسسي الوحيد القادر على منع فراغ الحكم، وتأمين دعم دولي واسع النطاق ودعم عربي معتدل، والحدّ من نفوذ حماس.

المشاركة الإقليمية - تقسيم العمل الوظيفي: يُعدّ تقسيم العمل الوظيفي بين الجهات الفاعلة الإقليمية ضرورياً: ينبغي لمصر والإمارات العربية المتحدة التركيز على إرساء حوكمة بديلة معتدلة وعمليات نزع التطرف؛ بينما تتولى دول الخليج والجهات الفاعلة الدولية قيادة استثمارات إعادة الإعمار؛ أما قطر وتركيا، فينبغي أن تقتصر على دورهما كأدوات ضغط سياسي لنزع

سلاح حماس. ولتحديد قدرة الدوحة وأنقرة على دعم عملية نزع السلاح وتأخيرها، يجب ألا تخضع آلية نزع السلاح للتحكيم السياسي، بل يجب أن تستند إلى قائمة محددة مسبقاً من "الانتهاكات الجوهرية" تجاه الولايات المتحدة. إن تحديد أي انتهاك - سواء كان تقنيًا أو عمليًا - من شأنه أن يُضفي شرعية تلقائية على حرية العمل العسكري الإسرائيلي، بغض النظر عن موافقة الوسيط.

...خلاصة القول - المفاضلة الاستراتيجية

بافتراض أن إدارة ترامب لن تسمح لإسرائيل بالعودة إلى حرب شاملة في قطاع غزة في المستقبل المنظور، فإن إسرائيل أمام خيارين متناقضين:

. السعي إلى تحقيق إطار ترامب بالكامل، مع التركيز مبدئيًا على المنطقة الخضراء تحت سيطرة أمنية إسرائيلية متزايدة، والاستعداد لاحقًا لدفع ثمن إعادة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، حتى دون التنفيذ الكامل للإصلاحات الهيكلية.

. تقويض الإطار وترسيخ الوضع الراهن: قبول وجود حماس وسيطرتها كأمر واقع، إلى جانب ترسيخ إسرائيل لسيطرتها على المحيط الأمني، مما يوفر هوامش أمنية عملية ويكسب إسرائيل وقتًا، ولكنه يُديم غياب بديل للحكم.

التوصيات

تبنى خطاب "الإيجابية المشروطة". تقديم إسرائيل على أنها ملتزمة بإطار ترامب للحفاظ على شرعيتها، وإلقاء عبء الإثبات على الفلسطينيين. وهذا يعني إعادة السلطة الفلسطينية إلى القطاع قبل إتمام الإصلاحات؛ وقوات أمنية إسرائيلية بدون سلطات نزع سلاح؛ وتبقى حماس قوة مؤثرة لا يُستهان بها. لذا، ينبغي ربط كل مرحلة من مراحل التقدم بالأداء الميداني المُثبت، مع التركيز على متطلبات نزع السلاح.

فصل المسؤولية المدنية عن المسؤولية الأمنية. قبول مشاركة آلية مدنية لإدارة الحياة اليومية (لجنة تكنوقراطية أو سلطة فلسطينية مُحسنة). مع الحفاظ على حرية العمل الأمنية الكاملة للجيش الإسرائيلي في حال ظهور تهديدات حقيقية، على غرار النموذج العملي في المنطقة (أ) من الضفة الغربية.

إعادة الإعمار كأداة استراتيجية. ربط وتيرة إعادة الإعمار في المناطق الخضراء بالأداء المُثبت للجهات الإدارية البديلة (اللجنة التكنوقراطية، السلطات المحلية، الشرطة الفلسطينية، وقوات الأمن الداخلي)، كنموذج تجريبي قبل البدء في إعادة بناء البنية التحتية. هذا المبدأ ذو صلة عند التركيز على المنطقة الخضراء (الخيار ب). مع أن هذا الخيار يركز على خلق اتجاه إيجابي في المناطق منزوعة السلاح فقط، إلا أنه ينطوي على نقاط ضعف، منها خطر ترسيخ حماس وجودها في غرب غزة وصعوبة دمج السلطة الفلسطينية لاحقًا. على أي حال، الرسالة الأساسية هي أنه لن تكون هناك إعادة إعمار في المناطق التي تسيطر عليها حماس ما لم تكن خالية من الأسلحة والبنية التحتية الإرهابية.

إعداد خيار "العودة إلى الحملة". الحفاظ على الجاهزية العملية لاتخاذ قرار عسكري كامل كخطة احتياطية في حال انهيار البدائل السياسية، مع ضمان إطار للشرعية الأميركية و"آلية خروج" تستند إلى العودة إلى إطار ترامب الأصلي.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: 1418 يومًا: الحرب الروسية الأوكرانية تحطم رقمًا قياسيًا تاريخيًا

بقلم: جورجي بوروسكون

بلغت الحرب بين روسيا وأوكرانيا هذا الأسبوع علامة فارقة ذات دلالة تاريخية: 1418 يومًا، وهي نفس مدة "الحرب الوطنية العظمى"، الفصل السوفيتي من الحرب العالمية الثانية، التي بدأت بالغزو الألماني عام 1941 وانتهت باستسلام ألمانيا. في روسيا المعاصرة، غالبًا ما تُذكر الحرب العالمية الثانية من منظور "الحرب الوطنية العظمى"، التي تحتل مكانة مركزية في الذاكرة التاريخية والهوية السياسية للبلاد.

في المقابل، عُرض الصراع الحالي - الذي يُوصف رسميًا بأنه "عملية عسكرية خاصة"، وهو تعبير ملطف يستخدمه النظام الروسي - في البداية على أنه حملة قصيرة تهدف إلى "حل المشكلة الأوكرانية" في غضون أيام. بدلاً من ذلك، تجاوز القتال الآن بكثير الإطار الزمني التاريخي الذي يستند إليه الكرملين في تصوراتهِ للتهديدات ويرر استخدامه للقوة. ووفقًا لرواية النظام، تُصوّر الحرب في أوكرانيا - وفي شكلها الهجين، الحرب ضد أوروبا أيضًا - على أنها صراع ضد النازيين الجدد الذين يُزعم أنهم استولوا على السلطة في كييف بدعم غربي.

في الواقع، تحولت الحرب منذ فترة طويلة إلى حرب استنزاف مطولة. تواصل روسيا قصف البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا في محاولة لتعطيل الحياة اليومية في المدن الرئيسية، بينما لم تُحقق العمليات البرية سوى مكاسب إقليمية هامشية في الشرق، بتكلفة آلاف الضحايا أسبوعيًا. في الوقت نفسه، تعاني روسيا من تآكل اقتصادي وسياسي واجتماعي متراكم، ولم تُحقق بعد أهدافها الأساسية: إنهاء الحرب بشروطها، والحصول على تنازلات إقليمية من أوكرانيا، وتقليص القدرات العسكرية لكييف ووصولها إلى الدعم الغربي، بما في ذلك المساعدات الأوروبية ومساعدات حلف شمال الأطلسي (الناتو).

مع استمرار الصراع، تتسع الفجوة بين رواية الكرملين والواقع على الأرض. فبينما تُذكر "الحرب الوطنية العظمى" كنضال دفاعي صدّ فيه شعب الاتحاد السوفيتي تهديدًا وجوديًا خارجيًا - بتكلفة عشرات الملايين من الأرواح - تمثل الحملة الحالية محاولة لإعادة رسم الحدود وفرض تبعية سياسية على دولة مجاورة ذات سيادة. ويعكس هذا النهج رؤية عالمية تحريفية تعتبر فيها بعض الأراضي مُقدّرًا لها "العودة" إلى دائرة سيطرة روسيا.

وتتعارض هذه الطموحات تعارضًا مباشرًا مع المبادئ الأساسية للنظام الدولي الذي أُرسِيَ بعد هزيمة ألمانيا النازية، وأهمها سيادة الدول، وحرمة الحدود، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ولذلك، قد تُشكّل النتيجة النهائية للحرب، التي لا يزال مصيرها غير مؤكد، اختبارًا حاسمًا لقدرة النظام الدولي على دعم هذه المبادئ بعد ثمانية عقود، أو قد تُشير، على النقيض، إلى تحوّل نحو نظام عالمي أكثر اضطرابًا وعنقًا.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: إنهاء المساعدات الأميركية - نموذج إسرائيلي جديد؟

بقلم: عوفيردايان

في مقابلة مع مجلة الإيكونوميست نُشرت في 9 يناير، صرّح رئيس الوزراء بأنه مهتم بإنهاء المساعدات الأميركية لإسرائيل في غضون عقد من الزمن. وبموجب مذكرة تفاهم موقعة مع إسرائيل، تبلغ قيمة المساعدات الأميركية حوالي 3.8 مليار دولار سنويًا خلال الفترة 2019-2028، دون احتساب المساعدات الإضافية التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة لحرب غزة.

وقد ظهرت فكرة إنهاء المساعدات الأميركية لإسرائيل قبل هذه المقابلة في أوراق سياسات صادرة عن مؤسسة التراث المحافظة، التي تتمتع بنفوذ كبير في صياغة سياسة إدارة ترامب الثانية. ويعكس هذا الموقف نهجًا انعزاليًا يكتسب زخمًا داخل الحزب الجمهوري وحركة "لنجعل أميركا عظيمة مجددًا"، واللذان يجادلان بأن على الولايات المتحدة استثمار أموالها محليًا وتقليص مساعداتها للدول الأجنبية.

لذا، من المرجح أن ينظر المعسكر الانعزالي، الذي بدأت بعض أعضائه في النأي بنفسها عن إسرائيل، بإيجابية إلى استعداد إسرائيل للتخلي تدريجيًا عن هذه المساعدات. بهذه الخطوة، قد تُرسل إسرائيل رسالةً إلى هذا المعسكر مفادها أنها حليف قوي، قادر على حماية مصالحه، ولا تُجبر الولايات المتحدة على التزامات يراها هذا المعسكر غير ضرورية.

في الواقع، قد يُصبح النموذج الإسرائيلي مثالًا لما قد تتوقعه إدارة ترامب من شركاء آخرين أيضًا، بما في ذلك دول الناتو وتايوان وكوريا وغيرها. في الوقت نفسه، قد يرضى الجانب الآخر من الخريطة السياسية بتصريح نتنياهو الأخير.

لسنوات، ادّعى المعسكر الليبرالي التقدمي الأمريكي أن الولايات المتحدة تُموّل إسرائيل بشكل مفرط، وأن لها الحق في مطالبة إسرائيل بتغييرات في سياساتها، حتى لو لم تتوافق هذه التغييرات مع مصالحها ومواقفها. من شأن وقف المساعدات أن يُضعف هذا الادعاء ويُقلّل من مبررات التدخل في عملية صنع القرار الإسرائيلية، لكن هذا لا يعني إنهاء الانتقادات الموجهة لإسرائيل داخل هذا المعسكر السياسي.

* * *

جيروزاليم بوست: إيران سجنٌ كبيرٌ صامت، والفيدرالية هي السبيل الوحيد للخروج منه - رأي

أصبحت إيران الآن سجنًا كبيرًا: صامتًا ومظلمًا. يؤدي انقطاع الإنترنت مؤقتًا إلى منع انتشار المعلومات والأخبار. وفي الوقت نفسه، يدفع هذا الانقطاع البنية التحتية الاقتصادية للبلاد نحو انهيار تاريخي يستحيل إصلاحه. هذا القرار سلاح ذو حدين. رغم أن هذا الإجراء غير العقلاني قد صرف انتباه العالم مؤقتًا عن المشاكل الداخلية والاحتجاجات والأزمات، إلا أنه أثقل كاهل النظامين الإداري والاقتصادي في البلاد.

يُعدّ نظام السوق والمصارف في إيران متطورًا نسبيًا، مع انتشار واسع لبطاقات البنوك وأجهزة نقاط البيع والتطبيقات. ويكاد ينعدم تداول النقد في السوق. وستؤدي عمليات قطع الإنترنت هذه سريعًا إلى أزمات وتحديات جسيمة:

لن يتمكن البائعون والمشترون من إتمام أي معاملات، وسيتوقف السوق تمامًا.

سيُشلّ النظام المصرفي المركزي، وستتوقف الرواتب والتحويلات المالية.

ستفقد عشرات الآلاف من العائلات مصدر دخلها، إذ تعتمد سبل عيشها على خدمات سيارات الأجرة والمبيعات عبر الإنترنت.

ستواجه أنظمة التذاكر ومراقبة السفر والتنسيق الدولي اضطرابات خطيرة.

ستتوقف أنظمة الوقود (البطاقات الذكية) وشبكات النقل المتصلة بالإنترنت عن العمل.

ستتعطل سلسلة إمداد الغذاء والدواء، من المصانع إلى المستودعات وصولاً إلى المواطنين.

يُظهر الوضع الحالي علامات واضحة على عدم استقرار شديد. عندما تُضجّي حكومةً باقتصادها الوطني لقمع شعبيها وإسكاته،

فإن ثقة المستثمرين والتجار الدوليين تنهار تمامًا.

النظام الفيدرالي في كردستان

بحلول العام 2004، وبعد 59 عامًا من النضال من أجل الحق في الحكم الذاتي، شهد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني

نقطة تحوّل تاريخية بالغة الأهمية في التاريخ السياسي لحركة التحرير الكردية في شرق كردستان، وذلك عندما تبثّى نظامًا

فيدراليًا لإيران متعددة القوميات والأعراق والأديان. وأفرز هذا التحول السياسي عدداً من التداخيات، يستحق كل منها اهتماماً

جاداً وتوضيحاً وتقييماً في سياق حقوق ومطالب وتطلعات الشعب الكردي في شرق كردستان، فضلاً عن أثره على الخطاب

السياسي للشعوب الأخرى في إيران.

من الضروري توضيح وتحديد الأسس والمسارات نحو الفيدرالية، فضلاً عن طبيعة ومضمون الفيدرالية الملائمة لشعوب إيران.

ويتطلب ذلك دراسة التجارب التاريخية والسياسية للدول والشعوب الأخرى حول العالم التي تطبق الفيدرالية في أنظمتها

السياسية. يجب علينا أولاً فهم تعريفها وتاريخها وآلياتها لاستيعاب معانها وأشكالها وفرصها وتحدياتها.

في الوقت نفسه، وانطلاقاً من واقع إيران كدولة متعددة القوميات، نحتاج إلى تحديد ضرورة وشرعية ونطاق ومنهجية إرساء

مثل هذا النظام السياسي، وذلك من خلال تحليل دقيق لمواقف وآراء القوى والفاعلين السياسيين. يرتبط النظام الفيدرالي

ارتباطاً وثيقاً بالأكراد كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشعوب والجماعات العرقية والطوائف الدينية الأخرى في إيران. لذا، فإن

الاعتراف بنظام فيدرالي لحكم إيران متعددة القوميات ودعمه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع شعوبها، بكل تنوعها.

ولهذا السبب، يجب على الشعب الكردي في شرق كردستان أن يحدد بوضوح ما يريده، حتى يتمكن من العمل بفعالية ونجاح

أكبر في تهيئة الظروف وتشكيل الوعي العام.

إساءة استخدام إيران للسلطة المركزية

على مدار تاريخ إيران الممتد لمئة عام من نشأة الدولة القومية، لطالما انتابت شعوبها وجماعاتها العرقية وأقلياتها الدينية

مخاوفٌ وعدم ثقةٍ من تركّز السلطة والنفوذ في يد جهة مركزية مغلقة. وقد شكّل إساءة استخدام السلطة المركزية ضد

المطالب المشروعة بالحقوق مصدر قلقٍ دائم. وخلال هذا القرن، عانت الشعوب المكونة لإيران من انعدام ثقة عميق تجاه الدولة وتجاه الحكم المركزي الاستبدادي.

ونتيجةً لذلك، لم تعد الشعوب المكونة لإيران اليوم تثق بالحكم المركزي القوي، بل تطالب بتوزيعٍ رأسي للسيادة والسلطة بين الحكومة المركزية الاتحادية والأقاليم، فضلاً عن الفصل الأفقي للسلطات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويهدف هذا إلى منع عودة ظهور سلطة مركزية متسلطة قادرة على إخضاع مختلف المناطق الجغرافية والشعوب والجماعات العرقية والطوائف الدينية، وتجريدها من استقلالها الذاتي في ظل إيران الاتحادية الديمقراطية.

وفي ظل هذه الظروف، يُعدّ المطلب الأساسي لمختلف شعوب إيران وجماعاتها العرقية وطوائفها الدينية هو توزيع السلطة والسيادة في إيران المستقبلية. بدلاً من تركيز السلطة في يد دولة مركزية قوية، يسعى النظام الإيراني إلى نظام يتألف من مناطق متعددة تُقسّم فيها السيادة والسلطة بين الحكومة المركزية الاتحادية والحكومات الإقليمية. وبما أن إيران تتكون من ست شعوب (الأتراك، والأكراد، والفرس، والبلوش، والعرب، والتركمان)، بالإضافة إلى العديد من الجماعات العرقية والدينية، فإن أنسب شكل من أشكال الفيدرالية لمستقبل البلاد هو الفيدرالية الجغرافية الوطنية.

قبل وصول رضا خان ميربنج (الشاه) إلى السلطة عام 1925، لم تكن هناك دولة قومية مركزية تُسمى إيران؛ بل كانت المنطقة تُعرف باسم "المناطق المحمية". لم تكن هناك سلطة مركزية قوية؛ بل كانت الأرض مقسمة إلى مناطق وإمارات، يحكم كل منها حاكمه الخاص، الذي كان يقتصر دوره على دفع الضرائب أو تقديم الدعم العسكري للسلطة المركزية. إلا أنه مع ظهور الحكم الاستبدادي المركزي، تم تفكيك هذا النظام.

مستقبل إيران السياسي

يجب على النظام السياسي الإيراني المستقبلي، بوصفه صاحب السيادة والسلطة، أن يوزع السلطة والسيادة بوعي من أعلى الهرم إلى أسفله، وفقاً للمبادئ الدستورية الديمقراطية ومصالح الأقاليم. بعبارة أخرى، يجب على إيران أن تتحول من دولة مركزية بسيطة إلى دولة اتحادية معقدة.

في النظام الاتحادي الجغرافي الوطني، تُنقل سلطة وسيادة الحكومة المركزية الإيرانية إلى الحكومات الإقليمية لمنع عودة الاستبداد والديكتاتورية، وإساءة استخدام السلطة المركزية ضد الدول الأخرى. ففي هذا النظام، تُوزع السيادة بناءً على الهوية الوطنية واللغة والثقافة والجغرافيا. ومن الأمثلة العملية على هذا الشكل من الحكم الاتحادي دول مثل بلجيكا والعراق وكندا وسويسرا والهند، التي تأسست على أساس الخصائص الوطنية واللغوية.

لذا، يجب أن تكون كل من الحكومة المركزية الاتحادية والحكومات الإقليمية الإيرانية المستقبلية ديمقراطيات برلمانية، وأن تعمل جميع السياسات والقرارات والقوانين ضمن أطر قانونية ديمقراطية وتوافقية. يشير ريموند آرون إلى أن الفيدرالية "نموذج مثالي" لأنها "لا تنطوي على تجانس ثقافي ولا على فرض سلطة". وبالمثل، لا يمكن للديمقراطية في إيران المتعددة القوميات والأعراق والأديان أن تُؤتي ثمارها إلا إذا ضمنت التعددية والتنوع، ونأت بنفسها عن طموحات الهيمنة لدولة أو جماعة مهيمنة.

في ظل "المركزية الموجهة نحو الوحدة"، قيّدت الأنظمة في إيران الحريات واعتبرت النشر بلغات الأقليات تهديدًا أمنيًا. أما اليوم، وبسبب مرور الزمن والعودة والتقدم التكنولوجي والتحويلات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، أصبح بقاء الأمم أمرًا لا مفر منه. وفي الوقت نفسه، حدث تحول من التفكير "الموجه نحو الوحدة" إلى منظورات موجهة نحو التعددية. وقد نتج هذا التحول - من القمع إلى الاعتراف بالحقوق والحريات - عن عوامل مثل تغير المواقف تجاه الحداثة، والتقدم التكنولوجي، والتنوير، والمقاومة، والحفاظ على الهويات الوطنية والثقافية، وتنامي الوعي بين الأفراد والجماعات بحقوقهم. وقد لعبت هذه العوامل دوراً حاسماً في تعزيز الثقافة الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية.

* * *

جيروزاليم بوست: المساواة في التجنيد الإجباري في الجيش الإسرائيلي شرط لاستعادة التضامن الإسرائيلي - افتتاحية

تتجه إسرائيل نحو موسم الانتخابات كدولة ليست منهكة فحسب، بل تعاني من استنزاف أخلاقي هائل. لأكثر من عام من الحرب، تحمل جنود الاحتياط وعائلاتهم عبئاً ثقيلاً جسدياً ومالياً وروحياً. عاشوا على حقائق سفر مُعبأة ونومٍ متقطع، وعلى رسائل واتساب تبدأ بعبارة "لقد اتصلوا بنا مجدداً"، وعلى ترقبٍ صامتٍ لقرعٍ آخر على الباب.

لم يفعلوا ذلك لأنه سهل، وليس لأن أحداً قد شرح لهم وجهة وطنية متماسكة، بل لأن هذا ما يفعله المجتمع عندما لا يزال يؤمن بأنه مجتمع واحد. ولهذا السبب تحديداً لن يصمد الاتفاق السياسي القديم بشأن تجنيد الحريديم (اليهود الأرثوذكس المتشددين) في الانتخابات القادمة.

لعقود، كان العديد من الإسرائيليين - بمن فيهم ناخبو اليمين القومي الديني - على استعداد لتقبّل واقعٍ يتحمل فيه قطاعٌ من الشعب نصيباً أكبر من الخدمة، بينما يدين قطاعٌ آخر الطابع المدني العلماني للدولة ويطالب في الوقت نفسه بحماية الدولة الكاملة وميزانياتها. ولطالما كان ثمن هذا الترتيب استياءً اجتماعياً. ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تحول هذا الاستياء إلى ما هو أخطر: شرحٌ في مفهوم الالتزام المتبادل. حتى داخل القطاع الصهيوني الديني، الذي يُمثّل نسبةً غير متناسبة من المقاتلين والشهداء، نفذ الصبر.

هذه ليست حجة "كابلان" المُبتذلة، بل هي لغة جنود الاحتياط الوطنيين الدينيين الذين يخدمون حالياً في غزة، واصفين مشروع قانون الإعفاء المقترح بأنه "إهانةٌ مُذلة". وقد تبني سموتريتش موقف حاخامات حزبه القائل بأن تحسين مشروع القانون لا يمكن أن يكون "على حساب تفكيك الحكومة"، حسب ما أفادت قناة "كان نيوز" هذا الأسبوع. وهذا يعني: لا تعارضوا القانون إذا كان يُهدد بانهيار الائتلاف - قبل الانتخابات. هذه هي خلاصة هذه الحقبة السياسية في جملة واحدة، وهي تحديداً ما يرفض الناخبون تمويله بأصواتهم.

ويعكس المزاج العام هذا التشكيك. فقد وجد مؤشر معهد سياسات الشعب اليهودي لشهر ديسمبر 2025 أن غالبية المستطلعة آراؤهم تعارض المقترح الحالي الذي يدعمه عضو الكنيست عن حزب الليكود، بوغز بيسموث، ويرجع ذلك أساساً إلى اعتقادهم بأنه لن يؤدي إلى تجنيد حقيقي للحريديم.

* * *

موقع واينت: سيدي رئيس الوزراء، التاريخ يطرق الأبواب - هاجموا إيران

بقلم: رامي سيماني

إن أكبر تهديد بالإبادة واجهه شعب إسرائيل في التاريخ، والذي كاد أن يدمرنا، ينهار.

تحليلات المعلقين مملّة. في محاولاتهم لتغطية الاحتمالات، لا يقولون شيئاً. صياغات ملتوية ومعقدة، المهم ألا نتهمهم بالخطأ. معلقون آخرون يزيّدون الوضع سوءاً: فهم يخوضون في التاريخ بطريقة سطحية، كما لو كان هناك نموذج دقيق للثورات. لا وجود لمثل هذا الواقع. التاريخ يعلمنا، وبالكاد، عن نفسه فقط. الواقع يتشكل من خلال الأرقام والحقائق الحالية المتعلقة بالزمان والمكان.

يربط المعلقون ما يحدث الآن في شوارع إيران بثورة الحجاب الفاشلة. لا يوجد تشابه بينهما. كانت ثورة الحجاب ثورة نخبوية قادتها الطبقة المثقفة العلمانية، وتواجه هذه النخبة في إيران عيبين رئيسيين: فهي أقلية في مواجهة الأغلبية الأصولية (ولذلك فضّلت الأغلبية الإيرانية البقاء في منازلها آنذاك)، كما أنها فرّت عندما أرسل رجال الدين إلى الشوارع لإراقة الدماء، وهكذا ماتت الثورة.

المتظاهرون الآن في الشوارع فريق مثالي: طلاب من جهة وأصوليون من جهة أخرى. يضفي الطلاب الطابع الأيديولوجي، بينما يمنح الأصوليون الحماس والأغلبية المطلوبة. بالنسبة لهم، فإن الدماء التي أريقّت في الشوارع لا تُشجع إلا على موجاتٍ أشدّ وأقوى. ما ينقص المعادلة هو "العامل الإضافي": التدخل الخارجي. ففي إيران، لن تقوم ثورةٌ بدون تدخلٍ خارجي.

الإيرانيون، كمجتمع، يعيشون في تناقضٍ دائم. فهم، كشعبٍ مثقفٍ للغاية، يُحبّون الانضمام إلى العالم الحرّ واحتضانه. لكن من جهةٍ أخرى، هم أكثر الشعوب ميلاً لنظريات المؤامرة في العالم. كل إيرانيّ تقابله سيُخفّض صوته في لحظةٍ ما ويُخبرك سرّاً أن كل ما يحدث هو مؤامرةٌ - من البريطانيين أو الفرنسيين أو الأمريكيين. دائماً ما يكون نظامٌ أجنبيٌّ هو من يطعم في موارد إيران. ومن جهةٍ أخرى، يسعون دائماً إلى كيانٍ أجنبيّ يتمتّع بمزايا لا يملكونها، يعتمدون عليه - ويتحدثون عنه بنظرياتٍ مُختلفة.

...إنهم يحتضنون إسرائيل لسببين: أولهما أن إسرائيل لم تستخدم قوتها العسكرية قط بطريقة إمبريالية في العالم، وبالتأكيد ليس ضدهم، وثانيهما أنهم يُجلّون حكمة الشعب القديم ذي الابتكار الفكري واستخدامه لأكثر التقنيات ابتكاراً في عالم ابتكره بنفسه - وبلا خوف، تمكن من إخضاع جميع أعدائه. لذلك، كي تكون أولى اتفاقيات السلام التي توقعها إيران مع إسرائيل، فيجب على إسرائيل أن تهاجم إيران.

وفي الوقت الحالي، يعمل الموساد بالفعل في إيران، لكنني أسمع عن عناصر في الجيش الإسرائيلي تدفع باتجاه ترك الولايات المتحدة تقوم بهذه المهمة. هذا خطأ فادح. يجب على الحكومة تجاهلهم. يجب على إسرائيل أن تهاجم، لأنها ستهاجم على أي حال. بعد تصريح الرئيس الأمريكي ترامب، لا يوجد سوى ثلاثة خيارات: إما أن لا أحد سيساعد الإيرانيين، فتموت الثورة،

ويستمر نظام آيات الله في الازدياد قوةً ومهاجم إسرائيل؛ أو أن تهاجم الولايات المتحدة، فيرد الإيرانيون على الفور بمهاجمة إسرائيل، فتد إسرائيل بالهجوم ولكن بعد أن تفقد زمام المبادرة؛ أو أن تهاجم إسرائيل أولاً - وتفوز بكل شيء.

الرئيس ترامب أحد أحكم رؤساء الولايات المتحدة. يتمتع ببساطةٍ أسرةٍ وحسبٍ سليم. لا يُفوّت فرصةً لإصلاح العالم الذي انحرف تمامًا نتيجةً للإهمال الساذج من جانب التقدميين.

الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد، جاهزة للهجوم. الرئيس ترامب أحد أحكم رؤساء الولايات المتحدة. يتمتع ببساطةٍ أسرةٍ وحسبٍ سليم. لا يُفوّت فرصةً لإصلاح العالم الذي انحرف تمامًا نتيجةً للإهمال الساذج من جانب التقدميين. تكمن براعة القيادة في استشراق المستقبل والتعامل معه اليوم. معظمنا ينتظر قدوم الغد، لكننا لم نعد قادرين على التأثير فيه. هذه هي براعة ترامب، وإلى جانبه ماركو روبيو، أحد أذكي وأشجع وزراء خارجية الولايات المتحدة على الإطلاق.

تحدث توماس هوبز، الفيلسوف العظيم في القرن السابع عشر، عن الحاكم الذي جاء لإعادة النظام إلى عالمٍ أفسده الإنسان ولم يعد يرحم. هذه هي قصة الثقافة اليهودية المسيحية تمامًا. الملك الذي أصلح العالم وغرس فيه القيم التوراتية الخالدة، والتي يسعى محور الشر والاحتلال الإسلامي للعالم إلى تدميرها.

إن تاريخ الشعب اليهودي يطرق أبوابنا من جديد بكل قوته، ليُبادر بالتحرك وإنقاذ العالم. افتحوا لنا الباب. لقد عدنا.

* * *

موقع واينت: مفارقة الخليج: لماذا يعارض أعداء إيران الهجوم؟

بقلم: يوثيل غوز انسكي

بينما تُعلي إسرائيل من شأن الموقف الأخلاقي، ويرى البعض في الاحتجاجات فرصة تاريخية، تتجنب دول الخليج تقريبًا أي انتقاد علني للنظام. ليس بدافع التعاطف، بل بدافع الخوف.

من البديهي أن تكون دول الخليج أول من يرحب بأي خطوة أمريكية من شأنها الإضرار بالنظام الإيراني. هذا نظامٌ جعل من التدخل في شؤون جيرانه منهجًا، وموّل وسلّح وشغّل ميليشيات في لبنان والعراق واليمن وسوريا، ويهدد النظام الإقليمي علنًا، ويواصل تطوير قدراته النووية والصاروخية. ورغم أن عواصم الخليج أقرب إلى طهران منها إلى تل أبيب، إلا أن بنيتها التحتية مركزة ومكشوفة، ودفاعاتها الجوية لا تُضاهي دفاعات إسرائيل.

ومع ذلك، في الوقت الذي تُفكّر فيه واشنطن في احتمال شنّ هجوم أميركي على إيران، تُسمع تحذيرات غير معتادة من الرياض والدوحة ومسقط. الدول نفسها التي لطالما اعتبرت إيران التهديد الاستراتيجي الرئيس لأمنها، تعمل الآن على منع أي تحرك عسكري ضدها. هذا هو جوهر مفارقة الخليج.

من جهة، الرغبة واضحة: نظام إيراني مختلف. أقل أيديولوجية، أقل ثورية، نظام لا يرى دول الخليج هدفًا مشروعًا للضغط أو الابتزاز أو العقاب، ولا يبني قوته الإقليمية عبر وكلاء مسلحين ولا يمارس التخريب ضد دول الخليج. يدرك هؤلاء جيدًا أن

استمرار التقدم الإيراني في المجالين النووي والصاروخي يُغيّر موازين القوى لصالحهم، ليس كفكرة استراتيجية مجردة، بل كتهديد ملموس لحقول النفط والموانئ ومحطات تحلية المياه والمدن الساحلية.

لكن من جهة أخرى، يُعدّ هذا التهديد السبب الرئيسي للحذر. فعلى عكس إسرائيل، تُعتبر دول الخليج قريبة من إيران، إذ يتركز معظم سكانها واقتصادها وبنيتها التحتية في شرائط ساحلية ضيقة مكشوفة على طول ساحل الخليج. وقد شهدت هذه الدول بشكل مباشر الهجوم الصاروخي والطائرات المسيّرة الإيرانية على منشآت أرامكو السعودية عام 2019، واستوعبت درسًا بسيطًا: حتى الرد الإيراني "المحدود" قد يكون كارثيًا.

يُضاف إلى ذلك قلق عميق مماثل: انهيار النظام الإيراني. وخلافًا للصورة السائدة في الغرب، لا ترى دول الخليج في الانهيار السريع للجمهورية الإسلامية سيناريو مرغوبًا فيه. بالنسبة لهم، قد يؤدي سقوط النظام بشكلٍ غير مُسيطر عليه إلى إشعال فتيل عدم استقرار واسع النطاق: صراعات داخلية على السلطة، وتفكك آليات الحكم، وتعزيز العناصر الأكثر تطرفًا، وموجات من اللاجئين المحتملين، وفوق كل ذلك، فقدان جهة واضحة لإدارة الأزمات.

هنا برزت في السنوات الأخيرة سياسة يمكن وصفها بالانفراج الدولي. إن تجديد العلاقات بين السعودية وإيران، بوساطة الصين، والحوارات الهادئة بين الإمارات العربية المتحدة وطهران، وحذر قطر وعمان، لا تنبع من أوهام حول طبيعة النظام الإيراني، بل من إدراكٍ واعٍ لتفوق إيران الواضح عليهم.

يُفسر هذا الحذر أيضًا صمت دول الخليج إزاء موجة الاحتجاجات في إيران. فبينما تُسمع في إسرائيل أصواتٌ أخلاقية حازمة، ويرى البعض في الاحتجاجات فرصة تاريخية، تتجنب دول الخليج تمامًا توجيه أي انتقاد علني للنظام. ليس بدافع التعاطف، بل بدافع الخوف. بالنسبة لهم، قد يُنظر إلى التشجيع العلني لتغيير النظام في طهران على أنه تدخل عدائي، في حين أن نجاح الاحتجاجات ليس واضحًا على الإطلاق.

لا تعارض دول الخليج حاليًا هجومًا أمريكيًا لاعتقادها بأن مثل هذه الخطوة غير مبررة من حيث المبدأ، بل لأنها مقتنعة بأن الثمن الفوري سيُدفع منها أولًا. وبالمنطق نفسه تمامًا، تعارض الآن هجومًا أمريكيًا. ليس لاعتقادها بأن مثل هذه الخطوة غير مبررة من حيث المبدأ، بل لأنها مقتنعة بأن الثمن الفوري سيُدفع منها أولًا. قد تجد إيران صعوبة في مهاجمة الولايات المتحدة مباشرة، لكن ضرب دول الخليج، عبر الصواريخ أو الطائرات المسيّرة أو التخريب البحري أو الوكلاء الإقليميين، خيار متاح ومألوف وغير مكلف.

إذن، مفارقة الخليج ليست تناقضًا، بل استراتيجية. تأمل دول الخليج في تغيير سلوك إيران، فهي تخشى إيران قوية وثورية، لكنها تخشى أيضًا إيران متفككة؛ وفي نهاية المطاف، تُفضل إيران ضعيفة ومتحفظة لكنها فاعلة على إيران جريئة وغاضبة وغير متوقعة.

بالنسبة لواشنطن وإسرائيل، هذا درسٌ بالغ الأهمية. لم يعد الشرق الأوسط عام 2026 منقسمًا إلى معسكرين واضحين: مؤيد ومعارض لإيران. تتصرف دول الخليج في المقام الأول انطلاقًا من منطق الاستقرار والبقاء والاقتصاد. إن من يتجاهل هذه المفارقة قد لا يُسيء فهم مواقفه فحسب، بل قد يُقلل أيضًا من شأن الكلفة الإقليمية لأي تحرك عسكري متسرع.

* * *

موقع واينت: مملكة غزة: كيف يمكن للملكية الدستورية أن تُحرر من الحكم الديني - رأي

بقلم: أرسن ريفازوف

في هذه اللحظة، ينتظر شاب إيراني يبلغ من العمر 26 عامًا يُدعى عرفان سلطاني، نقله من زنزانته وإعدامه شنقًا.

أُلقي القبض عليه في منزله قرب كرج الأسبوع الماضي، بتهمة المشاركة في موجة الاحتجاجات الجديدة ضد حكام إيران، ووجهت إليه تهمة المحاربة. تقول منظمات حقوق الإنسان إن محاكمته كانت شكلية، عُقدت على عجل، دون أي دفاع حقيقي أو حق استئناف فعلي. تُوصف قضيته بأنها أول إعدام مرتبط بالاحتجاجات في هذه الانتفاضة، لكنها ليست الأولى ولن تكون الأخيرة. وراء قصة عرفان فظاعة أكبر بكثير. فمنذ بدء المظاهرات، قُتل آلاف المتظاهرين على يد النظام. وتؤكد إحصاءات متحفظة من منظمات مثل "هيرانا" مقتل أكثر من 2500 شخص؛ بينما تشير بعض تحقيقات وسائل الإعلام المعارضة إلى أن العدد الحقيقي أعلى بكثير، ويقارب خمسة أرقام. وتتعترف الدولة بمقتل نحو 2000 شخص، مُدمجةً المتظاهرين وقوات الأمن في إحصائية واحدة.

ومع ذلك، في مدينة تلو الأخرى، يستمر الناس في القدوم. لا يهتفون فقط "الموت للديكتاتور"، بل بشعار كان سيبدو مستحيلًا قبل بضع سنوات: "جاويد شاه" - عاش الشاه. يسرون تحت راية الأسد والشمس القديمة للملكية.

غالبًا ما ينظر المراقبون الغربيون إلى هذا على أنه حنين إلى الماضي: دولة عانت تحت حكم ديني تتطلع إلى ماضي رومانسي. لكن بالاستماع جيدًا، يبدو الأمر أقرب إلى عملية هندسية. فالحشود لا تحلم بقصور رخامية، بل تبحث عن شيء متين بما يكفي لمواجهة نظام ديني بالسلاح، والحفاظ على وحدة الدولة، ثم الخضوع للانتخابات. في ظلّ مشهدٍ من الجمهوريات الفاشلة والمليشيات الوحشية، يلجؤون إلى أداةٍ لا تزال تُثير ثقلًا في مخيلة المنطقة: التاج.

إنّ الأساليب التي تُزهق بها أرواح عرفان مألوفةٌ لكلّ من تابع أخبار غزة في إسرائيل. تختلف المسميات - الحرس الثوري، الباسيج، فيلق القدس بدل كتائب القسام - لكنّ المنطق واحد. يدّعي الحكام حقّ التحدث باسم الله. يخلطون السياسة بالدين، والنقد بالخيانة. يضربون بالعبر في الساحات العامة. أعدمت حماس خصومها الداخليين في الساحات ومفترقات الطرق؛ والآن تفعلها طهران بحبل المشنقة وتهمة "الحرب على الله".

إذا قبلت هذا كأمرٍ طبيعي، فإنّ كلّ شيءٍ يتحوّل إلى حربٍ مقدسة. وإذا رفضته، فعليك أن تطرح سؤالاً واقعياً لا يمتّ للرومانسية بصلة: أيّ نظامٍ مؤسسيّ قادرٌ على هزيمة حركاتٍ كهذه - مع إتاحة المجال في الوقت نفسه للشعب العاديّ ليُقرّر مصيره؟ هذا هو السؤال الذي حاولتُ الإجابة عنه في عملي حول ما أسميه مملكة غزة.

الفكرة ليست تصدير المهلويين إلى البحر الأبيض المتوسط، بل التعامل مع الملكية الدستورية كتقنية سياسية، لا كحنين إلى الماضي، كوسيلة لتركيز الشرعية في يد شخصية واحدة معروفة، مع حصر سلطتها ضمن إطار قانوني، ومنح الشعب فرصة واضحة ومحددة مسبقًا للتعبير عن موافقته أو رفضه. عند تطبيق ذلك على غزة، يكون التسلسل كالتالي:

أولاً، يجب تفكيك حماس ووقف إطلاق النار. ثم يُنشأ مكانها شكل من أشكال مجلس السلام الدولي - سمّه ما شئت - يتمتع بسلطة حقيقية لتحقيق الاستقرار في القطاع: إعادة فتح المستشفيات، وإعادة المياه والكهرباء، وتسريح المسلحين، وإعادة صياغة المناهج الدراسية. هذه هي مرحلة إدارة الأزمة؛ بدونها، لا يمكن البدء بأي شيء آخر.

الفرق عن التجارب السابقة يكمن فيما سيحدث لاحقاً. بدل تسليم زمام الأمور إلى ميليشيا حزبية جديدة أو ترك فراغ لحركة الجهاد الإسلامي أو أي فرع جديد من داعش، سيُشرف المجلس على تنصيب ملك دستوري مسلم لغزة، حاكم لا يستمد مكانته من تاريخ ميليشيا، بل من نسبٍ يعترف به ملايين المؤمنین.

عملياً، يعني هذا التوجه إلى البيوت الملكية العريقة في المنطقة: يُفضّل أن تكون تلك التي تنحدر من النبي محمد صلى الله عليه وسلم عبر ابنته فاطمة، كالهاشميين في الأردن أو العلويين في المغرب، وربما أيضاً سلالات أخرى راسخة كآل سعود. العنصر الحاسم ليس اسم عائلة محدد، بل نوع من الشرعية لا يستطيع أي زعيم محلي تزيفه.

لن يحكم هذا الملك كحاكم مستبد من القرن التاسع عشر. منذ اليوم الأول، ستكون سلطته محصورة بدستور مكتوب. سيقف في وجهه برلمان منتخب وقضاء مستقل. دوره هو ضمان استمرارية الحكم، ورفض أي محاولة من أي فصيل للاستيلاء على الدولة بأكملها. لترمز إلى النظرة طويلة الأمد بينما تُبنى الوزارات والمحاكم والمدارس والطرق بصعوبة بالغة من تحت الأنقاض. ولن يكون أهم بند في ذلك الدستور متعلقاً بالملك على الإطلاق، بل بنهاية حكمه.

سيجعل مجلس السلام رحيله مشروطاً باستفتاء ملزم في غزة، يُشرف عليه مراقبون خارجيون مقبولون لدى الطرفين. ببساطة، سيطرح هذا الاستفتاء سؤالاً واحداً: هل ترغبون في الإبقاء على هذه الملكية الدستورية، نعم أم لا؟ سيؤدي التصويت بـ"لا" تلقائياً إلى التحول إلى نموذج جمهوري باستخدام المؤسسات نفسها. بعبارة أخرى، يصل الملك وقد حُددت نهاية ولايته في القانون.

لماذا نبدأ بغزة تحديداً بدلاً من الضفة الغربية أو أي مكان آخر؟ لأن هناك، وللمرة الأولى، أرضاً فلسطينية لا يُتنازع على حدودها المستقبلية مع إسرائيل. لا تطالب غزة وإسرائيل بالأرض نفسها. غزة صغيرة بما يكفي لتأمينها وإعادة بنائها. وبعد الحرب الأخيرة، بات واضحاً لكل من يعيش في مرمى الصواريخ تقريباً أن النهج القديم - الميليشيات، و"المقاومة"، وإدارة المنظمات غير الحكومية - لم يُنتج سوى الخراب والصدّات.

في غزة، تتمتع برفاهية مُرعبة لا يملكونها: فرصة تصميم مثل هذا الطريق مُسبقاً.

لا أدعي أن مملكة غزة ستكون نقية، أو خالية من الألم، أو مضمونة النجاح. كل ما أقوله هو: أن المنطقة نفسها تُظهر لنا، بالدماء والرايات، أن الملكية - المحدودة، والمؤقتة، والدستورية - لاتزال تمتلك نوعاً خاصاً من القوة ضد الأنظمة الإسلامية التي تتخذ من الله قائداً لها.

إذا كان آلاف الإيرانيين مستعدين للمخاطرة بحياتهم تحت راية النظام الملكي هرباً من نظام ديني، فربما يجدر بنا على الأقل التفكير فيما إذا كان نظام ملكي مصمم بعناية يمكن أن يساعد شعباً آخر على الفرار من نظام آخر. لقد جربنا كل الحلول الواضحة في غزة، لكننا جميعاً باءت بالفشل. أقل ما يمكننا فعله، تكريمًا لأشخاص مثل عرفان سلطاني، هو التفكير بجديّة في حل غير واضح على الإطلاق.

موقع واينت: رؤية ولي العهد المنفي لإيران: "سنعترف بإسرائيل فوراً، وسننهي البرنامج النووي"

بقلم: إيتامار إيخنر، وليئور بن آري

يصفه رئيس الولايات المتحدة بأنه "رجل طيب" ويشكك في قدرته على قيادة إيران، لكن ولي العهد المنفي رضا بهلوي يرسم بالفعل ملامح "اليوم التالي" لسقوط نظام آية الله، قائلاً إن إيران تحت قيادته "سنعترف فوراً بدولة إسرائيل، وتوسع اتفاقيات أبراهام لتشمل أسطوانة كورش، وتنتهي البرنامج النووي العسكري". شاهدوا الفيديو الذي نشره:

رؤية ولي العهد المنفي رضا بهلوي لإيران تحت قيادته

في بيان مصور، كشف الأمير بهلوي عن رؤيته لما بعد الثورة - إن تحققت. قال: "إلى أصدقائنا حول العالم: تحت نير الجمهورية الإسلامية، تُربط إيران في أذهانكم بالإرهاب والتطرف والفقر. إيران الحقيقية مختلفة. إيران جميلة، مسالمة، ومزدهرة. هذه هي إيران التي كانت موجودة قبل الجمهورية الإسلامية، وهذه هي إيران التي ستنهض من الرماد يوم سقوطها. لذا دعوني أوضح كيف ستتعامل إيران الحرة مع جيرانها والعالم بعد سقوط هذا النظام".

قال نجل الشاه الأخير: "فيما يتعلق بالأمن والسياسة الخارجية، سينتهي البرنامج النووي العسكري الإيراني. وسيتوقف الدعم المقدم للجماعات الإرهابية فوراً. ستعمل إيران الحرة مع الشركاء الإقليميين والعالميين لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والتطرف الإسلامي. ستكون إيران حليفاً وقوة استقرار في المنطقة، وشريكاً مسؤولاً في الأمن العالمي. أما في الدبلوماسية، فسيتم تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، وستستعاد صداقتنا مع أميركا وشعبها".

وما يخص العلاقات مع إسرائيل، قال بهلوي - الذي يُنظر إليه على نطاق واسع كقائد للاحتجاجات، رغم أنه يعيش في المنفى منذ ما يقرب من 50 عاماً -: "سنعترف فوراً بدولة إسرائيل، وسنواصل توسيع اتفاقيات إبراهيم لتشمل اتفاقيات أسطوانة كورش، التي ستوحد إيران الحرة وإسرائيل والعالم العربي. سيبدأ فصل جديد قائم على الاعتراف المتبادل والسيادة والمصلحة الوطنية". وأضاف بهلوي، البالغ من العمر 65 عاماً: "في قطاع الطاقة، تمتلك إيران بعضاً من أكبر احتياطات النفط والغاز في العالم. ستصبح إيران الحرة مورداً موثوقاً للطاقة للعالم الحر. أما ما يتعلق بالشفافية والحوكمة، فستبنى إيران المعايير الدولية وتطبقها. سيتم حظر غسيل الأموال، وسيتم تفكيك الفساد المنظم. وفي الاقتصاد، ستفتح إيران الديمقراطية اقتصادها للتجارة والاستثمار والابتكار، وستسعى جاهدة للاستثمار في العالم. ستحل الفرص محل العزلة".

واختتم حديثه قائلاً: "هذه ليست رؤية مجردة، بل رؤية عملية، قائمة على المصلحة الوطنية والاستقرار والتعاون. ولتحقيق ذلك، حان الوقت للوقوف إلى جانب الشعب الإيراني. إن سقوط الجمهورية الإسلامية وإقامة حكومة علمانية ديمقراطية في إيران لن يعيد لشعبي كرامته فحسب، بل سيعود بالنفع على المنطقة والعالم أجمع. ستكون إيران الحرة قوة دافعة للسلام".

لكن ترامب يشكك في قدرة بهلوي على الوصول إلى السلطة في إيران، إذ قال الرئيس الأميركي في مقابلة مع رويترز: "يبدو رجلاً لطيفاً للغاية، لكنني لا أعرف كيف سيكون حاله داخل بلاده. لا أعرف إن كانت بلاده ستقبله قائداً، وإن كان الأمر كذلك، فلا بأس بذلك. على أي حال، لم نصل إلى تلك المرحلة بعد".

* * *

موقع واللا الاخباري: لماذا يُرَجَّح وقوع هجوم على إيران نهاية الأسبوع؟

بقلم: أوريل ديسكالزي

بحسب "تأثير نهاية الأسبوع"، تحدث تحركات حادة عند إغلاق الأسواق لتجنب الذعر. من العملية في فنزويلا إلى القمار العالمي: كل شيء يشير إلى توقيت دقيق في نهاية عطلة نهاية الأسبوع. مع إضافة غياب عائلة رئيس الوزراء عن البلاد، قد يكون هناك من يستعد لاضطرابات.

يصف مصطلح "تأثير نهاية الأسبوع" ظاهرة في أسواق الأسهم حيث تميل العوائد إلى الارتفاع يوم الجمعة والانخفاض أو حتى السلبية يوم الاثنين. وقد لوحظت هذه الظاهرة منذ عشرينيات القرن الماضي في مؤشرات مختلفة على الرغم من انخفاض حدتها في السنوات الأخيرة.

بحسب دراساتٍ تناولت تقلبات وعوائد الأسهم بين عامي 1926 و2014، تتجاوز العوائد الإيجابية يوم الجمعة 0.20% في المتوسط، بينما تقترب من الصفر أو تكون سلبية يوم الاثنين. والتفسير المقبول لهذه الظاهرة هو أن الشركات غالبًا ما تنشر أخبارًا سلبية بعد إغلاق التداول يوم الجمعة، مما يدفع المستثمرين إلى البيع يوم الاثنين كرد فعل. وتفضل الشركات عطلة نهاية الأسبوع لأنها تمنح المستثمرين وقتًا للتفكير قبل اتخاذ قراراتهم.

هذه الظاهرة، التي دُرست منذ عام 1926، لم تُدرس في سياق العمليات العسكرية أو التحركات الجيوسياسية، بل في ظل وجود ملياردير في البيت الأبيض يتصرف بناءً على طلب مليارديرات آخرين تعتمد ثرواتهم على تقلبات سوق الأسهم، حيث يمكن لأي تحرك أمريكي كبير - كالهجوم على إيران مثلاً - أن يُفسر على أنه إعلان من شركة يحمل أخبارًا سيئة للمستثمرين، أي بعد إغلاق التداول يوم الجمعة.

بعد عملية قوة دلتا في فنزويلا، كتبت مصادر تقييمات وتعليقات تفيد بأن العملية العسكرية نُفذت يوم السبت لإتاحة الفرصة للأسواق لاستيعاب المعلومات، والتفكير في تداعيات الخطوة، وعدم الرد فوراً. في الواقع، استجابت المؤشرات الرئيسية (داو جونز وستاندرد أند بورز 500) بارتفاعات عند افتتاح التداول يوم الاثنين.

وشرح تقريرٌ صادرٌ عن شركة بلاك روك، وهي شركة استثمارية عملاقة، الاستراتيجية الكامنة وراء العملية التي جرت صباح السبت. وخلص التقرير إلى أن الأسواق لم تشهد حالة من الذعر بعد أن استغل المستثمرون عطلة نهاية الأسبوع للتركيز على الفرص الاقتصادية بدلاً من التركيز على حالة عدم اليقين الجيوسياسي.

ويتوافق هذا مع دراسة أجرتها جامعة زيورخ عام 2011، ووجدت أن أنباء الحرب يكون تأثيرها أقل مما يبدو عندما تصل بطريقة مُدارة. أي أن الأسواق تتفاعل بشكل أساسي مع حالة عدم اليقين، وليس بالضرورة مع العمليات الحربية الفعلية. لذلك، يُعد توقيت هذه الخطوة خلال عطلة نهاية الأسبوع، مصحوبًا بتصريحات مطمئنة من الإدارة مساء الأحد، أداةً استراتيجية لمنع الاضطراب.

والاستنتاج البديهي هو أن أي تدخل أميركي في إيران سيتم نهاية الأسبوع، بعد إغلاق الأسواق. مع ذلك، أشارت صحيفة وول ستريت جورنال إلى أن المملكة العربية السعودية - التي، كما ذكرنا، تشترك في العديد من المصالح التجارية مع عائلة ترامب - طالبت بتجنب أي هجوم أميركي قد يؤدي إلى اضطراب في سوق النفط العالمي.

لرئيس الولايات المتحدة مصالح كثيرة لا علاقة لها بالديمقراطية أو بأرواح الناس، فلا يمكن الوثوق به لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد النظام الإيراني. من جهة أخرى، نعلم أن العديد من أفراد عائلة نتنياهو ليسوا في إسرائيل، ولعل هذا يرمز إلى شيء ما. وإذا ما اتخذ إجراءً في إيران، فمن المرجح أن يكون ذلك بعد انتهاء دوام يوم الجمعة.

وأمرٌ آخر: بما أن إدارة ترامب مليئة بأشخاص ينتظرون الفرصة المناسبة للهجوم (مثل تاجر مجهول راهن بأكثر من 20 ألف دولار على منصة بولي ماركت على الإطاحة بنيكولاس مادورو بنهاية يناير، قبل ساعات من غارة قوات دلتا الأمريكية، وحقق ربحًا يزيد عن 400 ألف دولار)، فتابعوا تقلبات السوق يوم الجمعة. قد يكون هذا أدق تنبؤ لما سيحدث في إيران وهنا في إسرائيل خلال عطلة نهاية الأسبوع.

* * *

موقع واللا الاخباري: تقييم: حماس ستبقى مسلحة | نقطة الانهيار وضغط شديد على إسرائيل

بقلم: عيدان كيفلر

أعلنت الولايات المتحدة أمس الانتقال إلى المرحلة الثانية، لكن قلقًا عميقًا يتسلل إلى القيادة الأمنية: الجيش الإسرائيلي سينسحب وحماس ستزداد قوة | الأسئلة المفتوحة

أبلغ مسؤولون أميركيون مشاركون بشكل مباشر في صياغة وتنفيذ الخطة موقع "واللا" أن هناك تقدماً غير مسبوق، لكن لا يوجد يقين. ويقر أحدهم قائلاً: "لو كنت تراهن في كازينو، لراهننت على الأرجح أن حماس لن تتخلى عن أسلحتها". وفيما يتعلق بالانسحاب، قال مسؤول رفيع آخر: "لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل حدوثه."

قدم مبعوث البيت الأبيض للشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، أمس المرحلة الثانية من خطة إنهاء الحرب في غزة: تشكيل حكومة تكنوقراطية فلسطينية جديدة، ونزع سلاح حماس، وإنشاء قوة استقرار دولية، وانسحاب إسرائيلي من الخط الأصفر إلى الخط الأحمر. مع ذلك، وراء هذه التصريحات الرسمية، حتى في واشنطن، يعترفون بأن معظم المسائل الجوهرية لا تزال عالقة، وأن الثقة بين الطرفين في أدنى مستوياتها على الإطلاق. وصرح مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى، ممن شاركوا مباشرة في صياغة الخطة وتنفيذها، لموقع واللا، بوجود تقدم غير مسبوق، لكن لا يوجد يقين.

هل ستزعم حماس سلاحها حقًا؟

هذه هي نقطة التحول الرئيسية في العملية برمتها. حتى المسؤولون الأميركيون لا يبالغون في الواقع. "لو كنت تقامر في كازينو في لاس فيغاس، لراهننت على الأرجح أن حماس لن تتخلى عن أسلحتها"، كما يعترف أحدهم. "هذه منظمة أمضت عشرين عامًا في

بناء بنية تحتية عسكرية بهدف تدمير إسرائيل". ومع ذلك، تزعم الإدارة الأميركية وجود فرصة نادرة سانحة. فحماس، كما يقولون، مُهكّة ومُثقلّة، ولأوّل مرّة تواجه بديلاً للحكم في غزة لا السلطة الفلسطينية ولا حماس.

لا يقتصر المقترح المطروح بالضرورة على "تسريح" بالمعنى التقليدي، بل يتعداه إلى تفكيك البنية التحتية الإرهابية، وإزالة الصواريخ وقاذفات الصواريخ وقذائف آر بي جي من الأماكن العامة، ونقل المسؤولية الأمنية إلى الشرطة الفلسطينية المحلية، تحت إشراف دولي. بالإضافة إلى ذلك، تُجري الولايات المتحدة بالفعل محادثات مع إسرائيل حول أنواع محتملة من "العفو" (المصطلح الأجنبي الذي يستخدمه كبار المسؤولين، أ.ك.) لنشطاء حماس، شرط تسريحهم فعلياً. تُعد هذه خطوة حساسة وذات تداعيات سياسية خطيرة في إسرائيل، تُثير معارضة شديدة، لكنها تُعتبر في نظر الأميركيين أداة ضرورية لدفع العملية قدماً.

كيف ستحكم الحكومة التكنوقراطية؟ وماذا عن مجلس السلام؟

مجلس السلام - وهو هيئة دولية مُنحت تفويضاً واسعاً بموجب قرار تاريخي للأمم المتحدة - من المفترض أن يكون بمثابة مظلة سياسية وتنفيذية للإشراف على تنفيذ الخطة، والتنسيق بين الدول الشريكة، وتقديم الدعم الدولي للحكومة الجديدة في غزة. وسيتولى زمام الأمور يومياً فريق من التكنوقراط الفلسطينيين - لجنة مدنية مهنية، لا تمثل حماس ولا السلطة الفلسطينية، تم اختيارها بعد تدقيق دقيق وبموافقة جهات إقليمية فاعلة مثل قطر ومصر وتركيا وغيرها.

ووفقاً للأميركيين، سيتم الإعلان رسمياً عن أسماء أعضاء اللجنة والدول المشاركة في قوة الاستقرار الدولية خلال الأيام القادمة، على الأرجح في غضون 48 ساعة، بقرار من الرئيس ترامب. ويوضحون أن النموذج مصمم للعمل تدريجياً: حكومة مدنية فلسطينية محلية تُدير الخدمات والحياة المدنية؛ وقوة دولية تُوفر الاستقرار والأمن؛ ومجلس سلام مسؤول عن الصورة الاستراتيجية العامة، على أمل منع غزة من العودة إلى دوامة العنف.

متى ستسحب إسرائيل - وأين؟

وفقاً للمسؤولين، فإن الانسحاب الإسرائيلي إلى الخط الأحمر المتفق عليه هو هدف المرحلة الثالثة، وليس خطوة تلقائية. ويؤكدون: "لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل حدوث ذلك". وتشمل شروط ذلك الاستقرار الأمني، والتشغيل الفعال لآليات الحكومة الجديدة، وإحراز تقدم حقيقي في تسريح حماس.

يسود تشكيك عميق في إسرائيل. ويخشون سيناريو تنسحب فيه إسرائيل - وتتعاقد حماس في الخفاء. ويعترف المسؤولون: "لا توجد ثقة تقريباً. بعد عقود من العنف، هذا أمر طبيعي." ومع ذلك، تُدكرنا واشنطن بأن وقف إطلاق النار بدا وهمياً في البداية، وكذلك عودة المحتجزين أحياء وتشكيل حكومة لا تمثل حماس أو السلطة الفلسطينية. يقول مسؤول أميركي رفيع: "نحاول ألا نتسرع في إعلان الفشل، بل أن نتعلم من أخطاء الماضي."

من يرغب حقًا بالانضمام إلى قوة الاستقرار الدولية؟

تُقدّم قوة الاستقرار الدولية (ISF) كإحدى ركائز هذه الحركة. يقول مسؤولون أمريكيون: "لدينا متطوعون أكثر من حاجتنا". وقد أرسلت دعوات رسمية بالفعل إلى العديد من الدول، ويقولون إن الاستجابة "مذهلة". ولا تزال أسماء الدول سرية، بقرار من الرئيس ترامب، لكن من الواضح أن هذه القضية تكمن في تركيا، التي لعبت دورًا محوريًا في الوساطة، والأمريكيون مهتمون بالانضمام إلى العملية. ويوضحون: "لتركيا نفوذ على حماس، والرئيس أردوغان ينظر إلى غزة كقضية شخصية وعاطفية". أما في إسرائيل، فإن مجرد فكرة انضمام تركيا إلى قوة دولية في غزة تثير قلقًا بالغًا. وفي واشنطن، يأملون أن تُسهّم هذه الخطوة في إعادة بناء العلاقات بين إسرائيل وتركيا، لكنهم يُقرّون بأنها مقامرة سياسية.

هل يعتقد أحد حقًا أن هذا سينجح؟

يزعم المسؤولون: "هناك إرهاب حقيقي من الحرب في غزة، في العالم العربي، وكذلك داخل حماس. الناس يريدون حياة طبيعية، واقتصادًا مزدهرًا، ومستقبلًا لأبنائهم."

من جهة أخرى، لا يتجاهلون الواقع: فغزة تعيش منذ سنوات معتمدة على المساعدات الخارجية، إذ يعتمد نحو 85% من ناتجها المحلي الإجمالي على التبرعات، ويكاد ينعدم فيها الثقة بالمؤسسات الحكومية. تتحدث الرؤية الأميركية عن الاقتصاد والاستثمارات وإعادة الإعمار، ولكن بشرط تحقيق "سلام حقيقي، لا سلام زائف."

في نهاية المطاف، حتى واشنطن تدرك أن الخطة مؤقتة. فأى انتهاك جسيم، أو أي هجوم كبير، أو أي انهيار للألية الجديدة، قد يحولها إلى فصل آخر في سلسلة إخفاقات غزة الطويلة. ومع ذلك، يخلص كبار المسؤولين إلى القول: "قالوا الشيء نفسه عن وقف إطلاق النار. وقالوا الشيء نفسه عن المحتجزين. أحيانًا، لتحريك الشرق الأوسط، عليك أن تجرب المستحيل".

* * *

قناة N12: يتعيّن على إسرائيل التدخل في تغيير النظام الإيراني

بقلم: يتسحاق جيري غرشون

ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

لا يوجد خبير متخصص، أو أكاديمي، أو محلّل، أو مسؤول سابق رفيع في المنظومة الأمنية الإسرائيلية، لا يكرر المقولة نفسها: ممنوع أن تتورط إسرائيل في تغيير النظام في إيران، ومن المؤكد بشكل غير عني؛ إنها مهمة المواطنين الإيرانيين؛ ونضالهم من أجل حريتهم هو شأن داخلي بين الشعب وقيادة دينية متطرفة و"فاشلة". هذه الحجة تبدو متزنة ومسؤولة، بل أخلاقية، لكن قد يتضح في النهاية أنها خطأ استراتيجي، ليس لأن إسرائيل مطالبة بـ"تحرير" الشعب الإيراني، بل لأن إسرائيل تخوض معركة، دفاعاً عن حقها في الوجود في مواجهة نظام يعلن بشكل صريح رغبته في تدميرها، ويعمل على تحقيق هذا الهدف باستمرار.

فعلياً، تجد إسرائيل نفسها في خضم "الحرب الإيرانية - الإسرائيلية الأولى". وساحتا غزة ولبنان ليستا حريين منفصلتين؛ فهما، كما هو معروف، تعبير عن نموذج عمل إيراني منظم: أذرع ووكلاء، وحلقة خنق، واستنزاف متواصل، وخطة مكتوبة لتدمير

إسرائيل. يمكن الاستمرار في القتال حتى آخر عنصر من "حماس"، أو آخر صاروخ لدى حزب الله، لكن هؤلاء هم الأذرع فقط، وقطع الأذرع من دون إصابة الرأس هو حُكم بحرب أبدية، والرأس، حسبما هو معلوم، في طهران.

إن التدخل في تغيير الأنظمة ليس سابقة تاريخية، ولا ضرباً من الخيال. والادعاء أن "الشعب وحده يجب أن يُسقط نظامه" لا يصمد أمام اختبار التاريخ. فتغييرات الأنظمة الكبرى في العصر الحديث، في معظمها، لم تنجح من دون دعم خارجي علني، أو سري. من الأمثلة البارزة لذلك أوروبا الشرقية والكتلة السوفياتية، حيث لم يكن انهيار الأنظمة الشيوعية نتيجة احتجاج مدني فقط، بل ثمرة ضغط غربي متواصل: اقتصادي، ودبلوماسي، وإعلامي، وعسكري (النااتو)؛ وكذلك في يوغوسلافيا، حيث اكتمل إسقاط ميلوشيفيتش، بعد الجمع بين الاحتجاج الداخلي والضغط الغربي، والعقوبات، والعزلة، والتدخل العسكري؛ وفي ليبيا أيضاً، حيث لم يكن التمرد ضد القذافي لينجح من دون تدخل خارجي.

إن الاستنتاج ليس رومانسياً، بل واقعي: فالشعوب المقهورة تجد صعوبة كبيرة في إسقاط نظام عنيف ومنظم من دون دعم خارجي متواصل. الاحتجاجات في إيران مثيرة للإعجاب، من حيث الشجاعة والاستمرارية والثمن الشخصي الذي يدفعه المواطنون، لكن جميع المحاولات السابقة فشلت. وحتى الآن، وعلى الرغم من أن الاتجاه يبدو إيجابياً، فإنه يجب الاعتراف بصدق: بأن احتمال نجاح أي ثورة شعبية من دون تغيير في ميزان القوى الداخلي، أو من دون دعم خارجي، أو كليهما، ضعيف جداً. النظام الإيراني ليس متصدعاً؛ إنه عنيف، وأيديولوجي، ومستعد لإراقة دماء مواطنيه من أجل البقاء.

إن الوقوف على الحياد، كمراقب من الخارج، يعيدنا إلى نمط التفكير الذي سبق السابغ من تشرين الأول/أكتوبر، والمصلحة الإسرائيلية العليا تقتضي فعل كل شيء، لكي تنتهي الانتفاضة المدنية الإيرانية هذه المرة بإسقاط النظام. لكن إسرائيل غير مطالبّة بالتحرك باسم حرية الشعب الإيراني، بل باسم أمنها القومي، لأن بقاء النظام الحالي سيواصل إنتاج عدم الاستقرار الإقليمي، ويفرض على إسرائيل مواجهات متكررة، ويعزز "محور المقاومة"، ويُبقي تهديد الإبادة قائماً.

في المقابل، إن انهيار النظام الإيراني، حتى لو كان الثمن حرباً قصيرة ومحدودة، وربما مؤلمة، يمكن أن يغيّر الشرق الأوسط لأجيال؛ صحيح أنه ستنشأ تحديات جديدة، أو هي في قيد التشكل فعلاً، لكن يمكن التعامل معها لاحقاً من الحكمة والصواب تفضيل قيادة أميركية لمثل هذا المسار، وما دام الوضع على هذه الحال، فمن الأجدى أن تلتزم إسرائيل الصمت، لكنها مطالبّة بالاستعداد لسيناريو تفرّز فيه الولايات المتحدة، ولأسباب عديدة، عدم التدخل عسكرياً بشكل يوضح للنظام أن نهايته حانت.

من منظور إسرائيل، ربما هذه الفرصة لن تتكرر، فرصة تحقيق نصر حقيقي في الحرب التي فُرضت علينا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحتى لو كان من الممكن ألاّ تحقّق المشاركة العسكرية الفاعلة الأهداف المرجوة، على إسرائيل القيام بما يلي: تعريف تغيير النظام في إيران بأنه هدف استراتيجي إسرائيلي؛ بلورة سياسة شاملة، دبلوماسية، وإعلامية، واقتصادية، ودولية؛ والاستعداد لسيناريو لا تتدخل فيه الولايات المتحدة.

يقاوم المواطنون الإيرانيون من أجل حريتهم، بينما تقاوم إسرائيل من أجل حقها في الوجود. هذان النضالان ليسا متناقضين، بل متداخلين. بالنسبة إلى الإيرانيين، يمثل نضالهم خروجاً من "العبودية إلى الحرية"؛ وبالنسبة إلى إسرائيل، الأمر ليس مجرد تحسُّن كبير في الأمن القومي، بل هو أيضاً النهاية الأمل لأكثر الحروب بشاعةً، التي يمكن تخيلها، "الحرب الإيرانية-الإسرائيلية الأولى".

يديعوت أحرونوت: لجنة مؤلفة من 15 فلسطينياً ستتولى إدارة غزة، ويتأسسها علي شعث من السلطة الفلسطينية

بقلم: عينايف حلي

أعلنت إدارة ترامب، (الأربعاء)، أن الولايات المتحدة تتقدم إلى المرحلة التالية من خطتها بشأن قطاع غزة، وستعلن أسماء 15 عضواً سيشكلون اللجنة الفلسطينية التي ستدير القطاع بشكل مؤقت. وذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال"، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، أنه بما أن وقف إطلاق النار صمد على الرغم من خروج محدودة، وبما أن "حماس" أعادت جميع الرهائن باستثناء أسير واحد، ران غويلي، فإن الانتقال من مرحلة تجميد الصراع إلى مرحلة الحكم وإعادة إعمار المنطقة بات ممكناً الآن.

قبل نحو أسبوعين، التقى ترامب عائلة غويلي في منتجعه في فلوريدا، ووعدهم بإعادة ران، ومع ذلك، لم يلتزم أمامهم وقف الانتقال إلى المرحلة التالية إلى أن تنجح "حماس" في إعادة جثمان الأسير. والآن، يعترم الرئيس المضيّ قدماً في الخطة، على الرغم من أن منظمة "الإرهاب" لم تُعد جثمان الأسير الأخير.

ولا تزال خطته الطموحة بشأن إعادة إعمار القطاع، والتي تشمل تحويله إلى "ريفيرا مزدهرة" في الشرق الأوسط، تواجه شكوكاً واسعة. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك أن "حماس" لم توافق بعد على نزع سلاحها، وهو أحد الشروط الأساسية في خطة السلام التي أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويأتي ذلك أيضاً في ظل خرق "حماس" الاتفاق أمس، حين تم رصد ستة مسلحين في منطقة غرب رفح، بالقرب من قوات الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تبادل إطلاق نار أصيب خلاله جنديان. وأعلن الجيش الإسرائيلي تصفية المسلحين الستة صباح اليوم.

إن أعضاء "اللجنة الوطنية لإدارة غزة" التكنوقراط سيتولون المسؤولية عن الإدارة اليومية للقطاع، بما في ذلك شؤون النظافة العامة والبنية التحتية والتعليم، ووفقاً لما صرح به أربعة مسؤولين رسميين وستة آخرين مطلّعين على التفاصيل لـ"نيويورك تايمز"، تم اختيار علي شعث، نائب وزير التخطيط الفلسطيني السابق، لرئاسة اللجنة. ويقول مسؤولون أميركيون إن الأمل هو بأن يساعد تشكيل اللجنة على تقليص سيطرة "حماس" على غزة.

يعمل شعث، المولود في غزة والمقيم حالياً بالضفة الغربية، في منظومة السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها. وشغل عدداً من المناصب في عهد ياسر عرفات في تسعينيات القرن الماضي. بدأ عمله في وزارة التخطيط والمساعدات الدولية، ثم انتقل إلى وزارة المواصلات، ولاحقاً إلى هيئة المدن الصناعية.

وقال مصدر فلسطيني رفيع المستوى لقناة "سكاي نيوز" العربية إن توقيع بروتوكول لجنة إدارة غزة وإعلان أسماء أعضائها سيتم خلال أيام قليلة. وأضاف مسؤول فلسطيني رفيع آخر في حديث لموقع "Ynet" أن المرشحين يمكن ألا يكونوا من القيادة التقليدية لحركة "فتح"، لكنهم إما أعضاء في الحركة، وإما مقربون منها، أو من منظمة التحرير الفلسطينية. وأوضح أنه لم يرَ اسماً واحداً يمكن اعتباره قريباً من "حماس" بأي شكل من الأشكال، باستثناء عايد ياغي، وهو عضو في مبادرة مصطفى البرغوثي، والذي قال إنه لا يزال عضواً في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

يأتي تعيين شعنت على الرغم من التصريحات المتكررة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، التي أكد فيها أن السلطة الفلسطينية لن تحكم غزة. وقال نتنياهو في شباط/فبراير الماضي: "في اليوم التالي للحرب في غزة، لن يكون هناك لا 'حماس'، ولا سلطة فلسطينية. أنا ملتزم خطة الرئيس الأميركي ترامب بشأن ولادة غزة مختلفة".

ومن بين الأسماء الأخرى التي من المتوقع أن تشارك في اللجنة: عبد الكريم عاشور، مدير جمعية الإغاثة الزراعية في قطاع غزة؛ عايد ياغي، مدير جمعية الإغاثة الطبية في غزة؛ عايد أبو رمضان، مدير غرفة تجارة غزة؛ جبر الداعور، رئيس جامعة فلسطين في غزة؛ بشير الريس، مستشار هندسي؛ المهندس عمر شمالي، مدير الاتصالات الفلسطينية في قطاع غزة؛ علي برهوم، مهندس ومستشار في بلدية رفح؛ المحامية هناء ترزي، أول محامية مسيحية في قطاع غزة.

ووفقاً للمصادر التي تحدثت لـ"وول ستريت جورنال"، سيتم تعيين نيكولاي ملادينوف، المبعوث السابق للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ووزير الخارجية البلغاري السابق، ممثلاً أعلى جديداً لـ"مجلس السلام"، برئاسة ترامب، وسيتم الإشراف على تنفيذ خطة السلام، وسيعمل ملادينوف كقناة اتصال بين لجنة التكنوقراط الفلسطينية و"مجلس السلام"، وفي الأسبوع الماضي، زار إسرائيل والتقى نتنياهو ومسؤولين فلسطينيين كباراً.

سيضم "مجلس السلام" نحو 12 عضواً، وسيقدم توجيهات على المستوى الاستراتيجي في القضايا المتعلقة بغزة. وقال ترامب، الذي تحدث مع الصحافيين يوم الأحد، إن المجلس سيتألف من "قادة أهم الدول"، من دون أن يذكر أسماءهم.

ومن المتوقع أن يكشف الإعلان المرتقب أيضاً كيف يعتزم ترامب تحويل أنقاض غزة بعد الحرب إلى مكان آمن للسكن، قبل تحويلها إلى "ريفيرا تكنولوجية" في الشرق الأوسط. وقاد تطوير الخطة مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف وصهر الرئيس جاريد كوشنر.

في المقابل، حتى الآن، لم تعلن الإدارة الأميركية أسماء الدول التي ستشارك في قوة الاستقرار الدولية (ISF)، التي ستألف من جنود أجانب، بهدف الحفاظ على النظام في القطاع. وقال مسؤولون أميركيون إن هذه المعلومات ستُنشر في وقت لاحق، لكن من وراء الكواليس، يواجه تشكيل هذه القوة عقبات كبيرة، بسبب خشية الدول المرشحة للمشاركة من اعتبارها قوة احتلال في غزة، وبسبب استمرار امتلاك "حماس" قوة عسكرية يمكن أن تستخدمها ضد جنود هذه الدول.

وقال مسؤولون كبار لصحيفة "وول ستريت جورنال" إن استمرار احتفاظ "حماس" بالقوة العسكرية يعرقل إعادة إعمار غزة والجهود الرامية إلى إقامة هيكل حكم لا يخضع لتأثيرها. ومع ذلك، تتوقع إدارة ترامب أن تفقد "حماس" قوتها في نهاية المطاف، وأن تفسح المجال لبنية حكم جديدة في غزة. وأعلنت "حماس" يوم الأحد أنها ستفكك حكومتها الحالية، فور بدء لجنة التكنوقراط عملها.

* * *

يسرائيل هيوم: باراك صدق، لكنه متأخر جداً: إسرائيل لم تكن دولة ديمقراطية ليبرالية قط

بقلم: تال ألوفيتش

نشر البروفيسور أهارون باراك رسالة للمتظاهرين، مساء السبت الماضي، خلال التظاهرة الأسبوعية التي نُظمت في إطار الاحتجاجات من أجل الديمقراطية، ضمن خطاب مطوّل قدّم تشخيصاً للثورة النظامية، ولقوة الجمهور، غير أن ما تصدّر العناوين كان سبع كلمات منه. سأل باراك وأجاب أن إسرائيل لم تُعد ديمقراطية ليبرالية، لكن متى كنّا كذلك حقاً؟

صُدّم كثيرون عندما أعلن معهد الأبحاث Varieties of Democracies (V-Dem) خفض تصنيف إسرائيل من ديمقراطية ليبرالية إلى ديمقراطية انتخابية عرضة للخطر، في آذار/مارس 2023، لكن هذا التصنيف لم يفاجئ من يتأمل عن كثب. إن تآكل الديمقراطية الإسرائيلية هو مسار متواصل، بلغ ذروته فقط في الهجوم الأخير على الجهاز القضائي. وفي الواقع، إن توصيف "ديمقراطية ليبرالية" لم يعكس يوماً الواقع المركّب في إسرائيل بأمانة. ويكمن جذر المشكلة في الفجوة بين الصورة الذاتية التي غديناها على مدى أعوام، وبين التجاهل المزمّن لتحدياتٍ جوهرية تمسّ بالطابع الديمقراطي للدولة، والتي يتم إخفاؤها بخطاب الوحدة.

تتباهى إسرائيل بسماتٍ ديمقراطية، مثل إجراء الانتخابات والاقتصاد المزدهر وأعضاء الكنيست العرب، وحتى الحقوق المتقدمة للمثليين. إن "أمة الستارت - أب" تخصصت في بيع كذبة الديمقراطية الليبرالية الإسرائيلية؛ إنهم أبطال في تسويق الصورة، لكن تحت السطح، تغرق البنية القيمية التي يُفترض أن تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية.

عملياً، لم تنجح إسرائيل قط في مواجهة غياب دستور مكتوب بشكل جدي، يحمي حقوق الإنسان والمواطن، وامتنعت من الحسم بشأن حدودها بشكل صارخ، وفيما يتعلق بطبيعة نظامها، وبمصير الفلسطينيين الخاضعين لسيطرة عسكرية مطولة. وهكذا، على سبيل المثال، نشأ وضع عبثي يجنّد فيه أبناء الثامنة عشرة بصورة اعتيادية لمهمات السيطرة على سكان مدنيين - وما زالوا يعتقدون أنهم يعيشون في ديمقراطية سليمة. يمرّ شبان إسرائيليون في مناطق الضفة الغربية بتجارب تؤدي إلى مشكلة في الوعي، وتتعلق بالسيطرة العسكرية على سكان مدنيين، ويعتادون التفكير بمنطق "نحن وهم". وتعود هذه التصورات لتتسرّب إلى الخطاب الإسرائيلي، وتؤثر في طريقة تصوّرنا لقضايا حقوق الأقليات وحرية التعبير وفصل السلطات والخلافات السياسية.

فالفصل الزائف بين إسرائيل "المدنية" وإسرائيل "العسكرية" أتاح تجاهل خطورة الوضع، إذ فضّل كثيرون إزاحة عدم حلّ القضية الفلسطينية إلى خارج الوعي، استناداً إلى قاعدة أن "ما يجري خلف الخط الأخضر يبقى هناك". لكن مشكلة الديمقراطية الإسرائيلية لا تنتهي في أراضي الضفة الغربية. هل تعرفون ديمقراطية ليبرالية تُملي فيها الديانة سلوك الحيز العام؟ ديمقراطية ليبرالية، تمنعكم من الزواج الذي يتخطى المسارات الدينية؟ هل حرية التعبير لدينا، نحن كمواطنين، مقنّنة في أيّ قانون؟ وماذا عن حرية الصحافة؟

الإجابة عن هذا كله هي: لا؛ والطريق إلى تحويل إسرائيل إلى ديمقراطية ليبرالية ليست سهلة، وليست طريقاً نحتاج فقط إلى العودة إليها، بحسب ما يمكن أن يُفهم من بين سطور كلام البروفيسور باراك. ليس صحيحاً أنه حتى 4 كانون الثاني/يناير 2023، عشية خطاب ليفين، كنا ديمقراطية ليبرالية. لقد كنا ديمقراطية معطوبة، وعلينا أن نعترف بذلك.

إن رحلة إسرائيل نحو الديمقراطية الليبرالية تتطلب تغييرات من الأساس. نحتاج إلى دستور (أو إطار قوانين) مستنير يحمي حقوق الفرد، وإلى إيجاد حلّ للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وإلى جهد صادق لتقليص الفجوات والتمييز.

ومع ذلك، على الرغم من الصعوبات، فإن ثمة بصيص أمل. فالمجتمع المدني الإسرائيلي يُظهر التزاماً عميقاً بإزاء فكرة الديمقراطية الليبرالية واستعداداً للإصلاح - وهذا دليل على أن الجمهور لم يفقد إنسانيته. إن كنا نبتغي الإصلاح، فعلينا أن نستوعب أن الطريق إلى الديمقراطية الليبرالية تمرّ بدولة يكون فيها جميع المواطنين متساوين، وليس ديمقراطية ليبرالية لليهود وحدهم. ولا ديمقراطية تفقد صلتها بعد 15 كيلومتراً، شرقي كابلان. وحده الالتزام العميق بالقيم الديمقراطية، والعمل المتسق على ترجمتها إلى واقع عملي، داخل الخط الأخضر وخارجه، يمكن أن يضمن مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

* * *

إسرائيل اليوم: الحل لإيران يمر عبر لبنان

بقلم: العميد احتياط تسفيكا حايموفيتش

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

بعد أشهر من التصعيد في الساحة اللبنانية وفي الساحة الإيرانية مع تهديدات متصاعدة، بعضها تترافق ودلائل من الميدان، وبعد زيارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الى الولايات المتحدة والتي كانت ظاهراً تلقي "ضوء اخضر" من الرئيس ترامب للعمل في كل واحدة من الساحات لإزالة التهديد - فان الاسناد والدعم الأمريكيين ضروريان. ليس صحيحاً لإسرائيل أن تعمل وحدها. في هذه الاثناء يغير الواقع وجهه. إيران توجد منذ أسبوعين في موجة احتجاجات تبدو ذات مغزى أكبر كلما مر الوقت. هذه الاحتجاجات تدخل اعتبارات إضافية لعملية إسرائيلية ضد تهديد الصواريخ الباليستية: هل ستوحد عملية إسرائيلية الشعب ضد النظام؟ هل عملية إسرائيلية توجه الى اهداف الحكم ورموزه ستساعد الاحتجاج وتعطي "ضربة النهاية" لإسقاط النظام؟ ام ربما الاصح هو إبقاء الساحة للولايات المتحدة؟ لقد سبق أن تعلمنا بان ترامب يهدد - وينفذ.

ضعيف جدا، بطيء جدا

قبل أسبوع ابلغ الجيش اللبناني حكومته بان جنوب الدولة جرد من السلاح وحزب الله بقي بلا وسائل قتالية - "حقيقة" سارعت إسرائيل الى دحضها مع الهجوم على بنى تحتية ونشر مكان مخازن السلاح. المصلحة الإسرائيلية هي للحفاظ على سيادة الحكومة الجديدة في لبنان، لكن عملها في موضوع نزع السلاح ضعيف جدا وينفذ بشكل بطيء جدا.

في هذه الساحة أيضاً، تصطدم معضلة العمل الإسرائيلية بالخط الحساس الذي بين اضعاف حزب الله (لم يعد "تصفية") وحفظ الحكومة السيادية.

بعد أكثر من سنتين وربع من الحرب، لا تزال الساحات الأساسية مفتوحة. التهديدات قائمة وتنتعش بوتيرة أسرع بكثير مما قدرت إسرائيل، بل حتى أسرع من وتيرة بناء القوة والانتعاش للجيش الإسرائيلي ولا سيما عندما يدور الحديث عن الوسائل

القتالية. حل الهجمات الوقائية لإحباط التهديدات وبالتأكيد بعد 7 أكتوبر هو الحل المقبول والذي في متناول اليد، لكن حتى هذا هناك حاجة للتفضيل بين الساحات. مع ذلك يوجد "استغلال الفرص يمكنه أن يحقق هدفين في عملية واحدة:

الهدف الأول هو ربط إيران ووكلائها. لا يمكن وليس صحيحا الحديث عن التهديد من إيران على نحو منقطع عن الشكل الذي تبني فيه وكلاءها في المنطق، واسباسا حزب الله. عملية تتم بشكل مركز ضد حزب الله في لبنان بالتوازي مع عملية واسعة في إيران ستساعد الاحتجاج. كما ان ضرب البنية التحتية العسكرية ورموز الحكم يمكنه أن يحقق الهدفين بضربة واحدة.

بدون انذار وخطوط حمراء

لتطوير الاحتجاج في إيران يوجد تأثير كبير على اختيار طرق إسرائيل. وصحيح أن هذا هو الوقت للامتناع عن التصريحات عن الإنذارات والخطوط الحمراء ومرافقة التطورات بخطط رد. يجب الحفاظ على المعلومات الاستخبارية للزمن الحقيقي (عن اهداف عسكرية واهداف النظام على حد سواء)، وان نكون متأهبين في الدفاع وفي الهجوم لكل تطور مهما كان، بما في ذلك مبادرة إيرانية قد تتم بقدر ما يشعر النظام انه في ضائقة.

* * *

يديعوت: ضحيج كثير، وبقين قليل: وراء التهديدات والتصريحات والمخاوف

بقلم: رون بن يشاي

أدى مزيج من المنشورات في إسرائيل، والتصريحات في الولايات المتحدة، والتحذيرات من إيران، والصدمة الجماعية التي أعقبت أحداث 7 أكتوبر وسنتين من الحرب التي اتسمت بالمفاجآت والكوارث والانتصارات والتحولت التكتونية في الشرق الأوسط، إلى مستوى جديد من القلق لدى الرأي العام الإسرائيلي وقت كتابة هذه السطور، وذلك على حد علمنا دون استخدام أدوات علمية.

ظاهرياً، يبدو التوقع بحدوث زلزال آخر كما حدث في لبنان أو سوريا، إلى جانب الخوف من هجوم إيراني على إسرائيل، أمراً منطقياً، حتى بمعزل عن الصدمات النفسية. فقد وردت تقارير تفيد بأن إسرائيل تخطط لمهاجمة لبنان؛ والاحتجاجات في إيران قد تجاوزت مرحلة اللاعودة، بحسب خبراء أو نقلاً عن تقييمات استخباراتية، والنظام الإيراني على وشك السقوط، فالأمر محسوم؛ وقد وعد الرئيس دونالد ترامب بأن "المساعدة في الطريق" للمتظاهرين، وأعلن المرشد الأعلى علي خامنئي أنه إذا حدث ذلك، فستكون إسرائيل هدفاً للانتقام.

لكن عند دراسة الوضع الراهن، أو على الأقل كما ينعكس من وجهة نظر كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية، لا يبدو أن فرص تحقيق الآمال والمخاوف عالية كما يُظن. فيما يلي مقتطفات من محادثات جرت خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية مع أربع شخصيات إسرائيلية، اثنان منهم رفيعا المستوى، ممن بحكم مناصبهم ومكانتهم، يطلعون على جزء كبير من المعلومات ذات الصلة التي تمتلكها إسرائيل، سواءً فيما يتعلق بإمكانية قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إيران، أو ما هو معروف عن استعدادات إيران لمهاجمة إسرائيل، أو الإجراءات أو الاستعدادات التي تتخذها إسرائيل دفاعاً عن نفسها.

ينبغي التحفظ على صحة ما يلي مسبقاً لعدة أسباب. أولها: أنها صحيحة وقت كتابتها، وفي ظل ديناميكيات الشرق الأوسط، وفي عالمنا المضطرب عموماً، فإن كل خطة تُبنى عليها خطة أخرى، وكل تقييم دقيق ومتين قد يصبح بلا قيمة في اللحظة التالية لأن كل شيء تغير في ثانية، لأن أحد القادة قرر فجأة تغيير المسار.

ثانياً: نجح ترامب في إبقاء جزء كبير من عملية صنع القرار سرية تماماً حتى يومنا هذا، دون تسريب أي معلومات، وبالتالي تمكن من مفاجأة العالم في كل مرة. حتى محاولة استنتاج ما يجري وراء الكواليس من تصريحاته العلنية غالباً ما تؤدي إلى استنتاجات خاطئة، لأن ترامب لا يكرر الأنماط نفسها.

ثالثاً: إن قطع الاتصالات عن إيران، بما في ذلك الإنترنت، ثم قطع الاتصالات الهاتفية الدولية عن العامة في البلاد، يجعل من الصعب للغاية على جميع الأطراف، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات، جمع معلومات موثوقة حول ما يحدث هناك بين المتظاهرين، بما يسمح بتقييم الوضع بشكل منتظم.

الوضع الراهن

أما بالنسبة لهجوم أمريكي محتمل، فتقول مصادر من المؤسسة الأمنية إن إسرائيل ليست جزءاً من أي خطة أمريكية للعمل في إيران، وليست حتى، على الأقل في الوقت الراهن، مطلعة على الخطة الأمريكية، إن وجدت، ولا على موعد تنفيذها. من المحتمل أن يكون نتيجه وربما دائرته المقربة على علم بهذه التفاصيل، ولكن في المؤسسة الدفاعية، فإن الافتراض السائد هو أنه إذا شنت الولايات المتحدة هجوماً، فسوف تخطر إسرائيل قبل ذلك بوقت قصير.

يتحدث ترامب عن "المساعدة في الطريق"، وكلماته والتحذير الصادر من عدة دول لمواطنيها بمغادرة إيران يشيران بشكل شبه صريح إلى أن الهجوم سيحدث، ولكن حتى لو حدث، فإن قيمته تتجاوز الجانب الرمزي غير واضحة.

لماذا قد يتحرك ترامب؟ جزئياً ليُظهر التزامه بوعده بمساعدة المتظاهرين، وجزئياً ليُظهر قوته في الأسابيع التي أعقبت نشوة اختطاف مادورو، وجزئياً لوجود من حوله يُلحون عليه ليتخذ موقفاً مختلفاً عن رد فعل باراك أوباما الهادئ عام 2009 على احتجاجات "الربيع الأخضر". بالنسبة للرئيس الأمريكي، قد يكون اتباع نهج معاكس لنهج أوباما بمثابة الوصية الحادية عشرة، إن لم تكن الأولى. مع ذلك، يسود في إسرائيل تشكيك كبير في قدرة الولايات المتحدة على القيام بأي شيء يتجاوز العمل الرمزي - كتدمير مقر الحرس الثوري أو مهاجمة عناصر الباسيج. لكن هل يُمكن مثل هذا الهجوم أن يُقلل بشكل كبير من قدرة النظام على إطلاق النار على المتظاهرين؟ لقد قصفت إسرائيل، ثم الولايات المتحدة، إيران لمدة 12 يوماً بكميات هائلة من المتفجرات وقذائف خارقة للتحصينات، ولم يتوقف النظام لحظة واحدة عن السيطرة على هذا البلد الشاسع بقبضة حديدية. هل تستطيع الولايات المتحدة تغيير أي شيء في هذه المعادلة، خاصةً وهي لا تأتي مستعدةً بكل الأدوات اللازمة وحاملات الطائرات في المنطقة؟

أما بالنسبة لهجوم إيراني محتمل على إسرائيل، فإن مصادر التقييم والتحليل في المؤسسة الدفاعية متفقة على أن "احتمالية قيام إيران بهجوم من هذا القبيل ضئيلة للغاية" حتى بدون استفزاز مسبق من الولايات المتحدة أو إسرائيل، بحسب أحد المصادر. وأضاف مصدر آخر: "هذا لا معنى له من وجهة نظر خامنئي، فلماذا يفتح جبهة أخرى؟".

تُهدد إيران بلا شك بأنه في حال تعرضها لهجوم بأوامر من واشنطن، فإن كتلة دان ستكون هدفًا لردّها الغاضب وانتقامها. وقال أحد المصادر: "الهدف من هذه التهديدات ليس الوصول إلى وضع يُختبر فيه استعداد إيران لتنفيذها، بل ردع الولايات المتحدة وتوضيح أن لمثل هذا العمل ثمناً باهظاً."

كل شيء وارد، سواء أكان خطأً في التقييم أم صعوبات وإخفاقات في جمع المعلومات من داخل إيران، لا سيما في هذا الوقت. من جهة أخرى، على الأقل حتى الآن، لم يتم رصد أي استعدادات إيرانية لمهاجمة إسرائيل. قد يتغير هذا الوضع خلال ساعات، لكن أحد المصادر قال: "من غير الواضح ما الذي سيجنيه خامنئي من مثل هذا الهجوم، سوى أنه نَقَدَ تهديده والتزم بكلمته. سيفتح ببساطة جبهة أخرى لنفسه مع دولة قريبة منه نسبياً، أثبتت بالفعل أنها لا تخشى استخدام أسطولها الجوي لإلحاق أضرار جسيمة بالأنظمة الدفاعية والأفراد والمنشآت الحيوية". أما بالنسبة لاستعدادات إسرائيل الدفاعية، فعلى الرغم من التقييمات في القدس التي تشير إلى انخفاض احتمالية وقوع هجوم إيراني، حتى مع احتمال تعرض إيران لهجوم أمريكي، وربما نتيجة للصدمة الاستخباراتية التي أعقبت أحداث 7 أكتوبر، فقد نَقَدَت العديد من الأجهزة - المدنية والعسكرية والاستخباراتية - سلسلة من العمليات واسعة النطاق تحسباً لاحتمال وقوع هجوم إيراني.

أما فيما يتعلق بحجم الاحتجاجات وحالة الحكومة، فبحسب المعلومات المتوفرة لإسرائيل، ومع الأخذ في الاعتبار صعوبة جمع المعلومات في إيران حالياً في أعقاب مجزرة المتظاهرين والإجراءات القمعية التي تتخذها الحكومة ضدهم، وصعوبة الحفاظ على تواصل مستمر بين مراكز الاحتجاجات، فقد انخفض حجم الاحتجاجات حتى الآن. ومعه انخفضت احتمالية سقوط الحكومة قريباً، وفقاً لهذا التقييم. ويبدو أن الأمور عادت إلى نوع من السيطرة، ويعتقد معظم العارفين بالأمر حالياً أن هذه الموجة من الاحتجاجات، التي لم يكن لها قائد محدد - إذ لا يطالب جميع المتظاهرين بتحسين الظروف المعيشية أو إنهاء تقنين الوقود أو التخلي عن الحجاب - إنما تطالب بتغيير النظام، أي أنها احتجاج على جوهر كل شيء.

من جهة أخرى، من المعقول التفكير في سيناريو انحسار المظاهرات على غرار موجات الاحتجاجات التي شهدتها إيران منذ عام 2009، واستمرار الحياة في البلاد المنكوبة تحت سيطرة الحرس الثوري، حتى الجولة القادمة.

أما بالنسبة للمسار الدبلوماسي، فقد تطرق ترامب إليه أيضاً، ولدى إسرائيل بعض المعلومات حول قناة التواصل بين كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية ووزير الخارجية عباس عراقجي. وتعارض إسرائيل بشدة وجود هذه القناة، وتسعى لإقناع الولايات المتحدة بأن إيران على حافة الهاوية، ولا يجب مساعدتها على قمع المظاهرات وكسب الوقت برغبة مفاجئة في العودة إلى طاولة المفاوضات.

من جهة أخرى، إذا انحسرت المظاهرات، على الأقل في هذه المرحلة، ألا ينبغي لنا دراسة إمكانية أن تكون إيران، في أضعف حالاتها وأكثرها عزلة في العالم، مستعدة لتقديم تنازلات لم تكن مستعدة لها من قبل؟ وتحاول إسرائيل إقناع الولايات المتحدة بأنها لن تفكر حتى في دراسة هذا الاحتمال.

هآرتس: الولايات المتحدة تعمل على ان يدير مجلس السلام النزاعات بدلا من الأمم المتحدة

بقلم: ليزا روزوفسكي

البيت الأبيض يدفع قدما بالعطاء تفويض واسع لمجلس السلام الذي سيحكم قطاع غزة بطريقة تسمح له في الوقت المناسب بالمشاركة في حل النزاعات الأخرى في ارجاء العالم. هذا حسب ثلاثة مصادر تحدثت مع "هآرتس". أحد المصادر أوضح بان المسؤولين الأمريكيين الذين يسوقون هذه الفكرة "يعتقدون انها ستكون منظمة تشبه بدرجة كبيرة أمم متحدة جديدة، حيث تجلس دول مختارة وتتخذ قرارات بشأن العالم". وقال دبلوماسي غربي للصحيفة بان بلاده تخشى من هذه الخطوة التي يمكن ان تنشئ آلية موازية للأمم المتحدة بدون دعم القانون الدولي.

بشكل عام استقبلت الخطة بقلق الدول العربية المرشحة للانضمام لمجلس السلام، وأيضا الدول الغربية. وحسب مصدر دبلوماسي فقد ناقش مسؤولون عرب رفيعي المستوى فيما بينهم إمكانية ان يتولى مجلس السلام أيضا حل النزاع بين روسيا وأوكرانيا، وبين أذربيجان وأرمينيا، وأعربوا عن الاستياء من الخطة الأمريكية، لأنهم يفضلون ان يركز المجلس بشكل حصري على غزة.

حسب اقوال أحد المصادر فان نجاح الخطة الأمريكية، تحويل مجلس السلام الى آلية لمعالجة النزاعات في ارجاء العالم، يتوقف على النتائج التي سيتم تحقيقها في غزة. وأضاف: "الامر يتوقف على ما إذا كان المجلس سيتعامل مع قضايا مثل فنزويلا وأوكرانيا وغيرها. هذه تجربة في عالم الدبلوماسية المحافظ. هناك من يحاول الان تغيير قواعد اللعب. والجميع يراقبون وينتظرون". وحسب نفس المصدر فان كل الدول التي يمكن ان تحصل على دعوة رسمية للانضمام للمجلس تراقب الخطة الأمريكية عن كثب وتتخذ اقصى درجات الحيطة والحذر.

حسب أحد المصادر فان الولايات المتحدة يتوقع ان تعلن عن تأسيس مجلس السلام وتشكيلته في نهاية الشهر الحالي، رغم انها خططت لإصدار بيان بهذا الشأن في هذا الأسبوع. وتشير المصادر الى ان سبب تأخير الإعلان عن مجلس السلام هو بسبب تأخر صياغة النسخة النهائية لميثاق المجلس، الذي من المفروض ان يحدد، ضمن أمور أخرى، ولايته. وقدر مصدر مطلع بان مسودة النص النهائي للميثاق التي ستوزع على الدول المدعوة يتوقع ان تشمل توسيع نطاق ولاية مجلس السلام.

* * *

معاريف: المرحلة الثانية من خطة ترامب: في إسرائيل يستعدون لخطوة واسعة في قطاع غزة

بقلم: أنا برسكي

أصيب جنديان أمس بجراح طفيفة وصفي مخربان على الأقل، في غرب رفح. وحسب التقارير، لاحظت مجندات الرقابة في الجيش الإسرائيلي حركة لستة مخربين مسلحين حاولوا تحت ظل الضباب وحالة الطقس العاصفة الاقتراب من موقع للجيش الإسرائيلي في المنطقة. طاقم دبابة مركفا من لواء 7 فتح النار نحو المخربين وصفى اثنين منهم. باقي المخربين فتحوا النار نحو القوات. في هذه المرحلة تلقت القوة مساعدة من سلاح الجو الذي هاجم محور حركة سير المخربين. وفي الجيش يستوضحون إذا كان المخربون المتبقون نجحوا في الفرار احياء ام أن بعضهم أصيب.

والى ذلك، سيعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قريبا عن النقاط المركزية في الانتقال الى المرحلة الثانية من خطته لغزة. وحسب مصادر في إسرائيل فان الإعلان، الذي تأخر في اعقاب الدراما في فنزويلا والاحداث في إيران، سيركز على عنصرين يعتبران لب الخطوة السياسية للمرحلة الثانية: إقامة مجلس السلام وعرض تشكيلة حكومة التكنوقراط التي ستدير القطاع. من خلف الكواليس سجلت منذ الان خطوة تشير الى الاتجاه: الرئيس المرشح لمجلس السلام نيكولاي ملدنوف زار إسرائيل والتقى اول أمس برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. في القدس يرون في هذه الخطوة محاولة لبناء إطار مدني – اداري يمكنه أن يحل محل حكم حماس في الشؤون اليومية، لكنهم يشددون على أن هذا ليس سوى جزء من الصورة – فبلا معالجة مسألة السيطرة والسلاح لا يمكن لأي جهاز مدني أن يصمد.

وهنا يدخل العنصر الثالث من المرحلة الثانية – إقامة قوة استقرار دولية، يفترض أن تكون الحلقة التي تربط بين التخطيط السياسي والواقع على الأرض. غير أنهم في إسرائيل يقدرّون بان إقامة قوة الاستقرار عالقة، وليس صدفة.

وحسب مصادر إسرائيلية، ففي هذه المرحلة فان تشكيل قوة الاستقرار لا يتأخر فقط بل يكاد يكون متعذرا على التطبيق في صيغته المخطط له. وعلى حد هذه المصادر فان السبب لذلك واضح: حماس تسيطر عمليا في المنطقة التي خارج الخط الأصفر، ولا توجد أي دولة مستعدة لان ترسل جنودا الى منطقة قد تضطر فيها الى صدام عسكري مع حماس.

الاستنتاج الذي يتبلور في القدس: قوة الاستقرار لا يمكنها أن تدخل الا بعد تغيير الواقع على الأرض وليس قبله. وحسب المصادر فان كل محاولة لإقامة قوة دولية فيما تكون حماس لا تزال مسلحة وحاكمة بالأمر الواقع خارج الخط الأصفر ستؤدي في أحسن الأحوال الى قوة تواجد محدود غير قادرة على ان تفرض التجريد من السلاح وغير قادرة على تغيير الواقع الأمني.

وحسب مصادر في إسرائيل توجد منذ الان على طاولة المستوى السياسي خطة لحملة جديدة في قطاع غزة. وهذه خطة محدثة ومنسقة هدفها احتلال كل أراضي غزة التي خارج الخط الأصفر.

في موضوع آخر أشار مصدر سياسي أمس الى أنه حسب التقديرات في إسرائيل توجد جهات في الجهاد الإسلامي تعرف اين توجد جثة غوثيلي. وعلى حد هذا المصدر، يمكن العمل من خلال حماس والجهاد للوصول الى جثة المخطوف لكن الامر لا يتم بل الجهد اللازم.

وحذر المصدر من أنه في إطار التفاهات التي تحققت مع الوسطاء اتفاق أكتوبر اتفق على بذل "100 في المئة جهد" في كل ما يتعلق بإعادة المخطوفين. وشدد المصدر على أنه "توجد أمور تتم وتوجد أمور لم تتم بعد ونحن نصر على أن يتم كل شيء."

* * *

هأرتس: الاولاد هم الجنود في جيش الترحيل

بقلم: عميره هاس

لقد تساءل الكثير من القراء واعضاء جمعية "الحضور الحامي"، التي ترافق الفلسطينيين في الضفة الغربية، عن سبب عدم ذكر اسماء الاخصائيين الاجتماعيين في مقال "هأرتس" في 1/8، الذي تناول جيش القاصرين الذي يقوم بترحيل الفلسطينيين، الذين حصلوا وما زالوا يحصلون على تقارير دورية عن الاهمال الذي يعاني منه هؤلاء الاولاد، وعن خطرهم.

في إطار الاعداد للمقال اجريت مقابلات مع اخصائيات اجتماعيات لم يشاركن في التعامل مع النسخة اليهودية من الانكشافية (الاولاد المجندون في الجيش العثماني). وقد وجدنا جميعنا صعوبة في تصديق ان زملاء الاخصائيات في المستوطنات يتغاضون عن الامر بسبب تعاطفهم الايديولوجي مع هدف طرد الفلسطينيين من اراضيهم. من تم استجوابهن أردن التصديق بأن زملاءهم في المجالس الاقليمية غور الاردن ومتيه بنيامين، يعملون بحسب اخلاق المهنة التي التزموا بها، وانهم يهتمون بالشباب المتسربين من المدارس والشباب العاديين الذين جندهم الكبار لأغراض الجريمة .

النشطاء الذين لهم خبرة يظهرون تشكك أكبر، لكنهم يواصلون اداء واجهم الانساني والمدني، وهو ارسال تقارير دورية ومنظمة الى هيئات الرعاية الاجتماعية في المستوطنات وكبار المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية. في الرسالة من ايار 2025، التي ارسلها الناشط عاموس ميغد الى أربع سيدات رفيعات المستوى في الوزارة ومجلس رعاية الطفل، قدم تفاصيل لعينة تتكون من 40 اعتداء نفذه اولاد ومراهقون يقيمون بشكل دائم ويعملون في ست بؤر استيطانية في شمال غور الاردن خلال سنتين. وذكر اسماء هذه البؤر الاستيطانية وتاريخ اقامتها واسماء مؤسسها وبالبالغين المسلحين الذين يرافقون الاولاد احيانا، او الذين يبدو انهم يرسلونهم الى مهماتهم .

الاحداث التي تم توثيقها بدقة من قبل مجموعة باسم "نشطاء غور الاردن" صعبة على القراءة. هذا سجل حافل بالتنمر والمضايقة والضرب والاعتداء، التي تعرض لها الاولاد والمراهقون الذين شاركوا في عملية الطرد الناجحة لأكثر من 70 تجمع رعاة للفلسطينيين، اكبرها هو راس عين العوجا، التي تشهد في الوقت الحالي عملية تهجير قسري. وقد اكد ميغد في رسالته على أن "تراكم الاحداث يشير الى وجود نمط ثابت". وحتى يوم أمس لم يكلف من وصلهم التقرير أنفسهم عناء الرد عليه.

قانون العقوبات الاسرائيلي يفرض عقوبة تصل الى ثلاثة أشهر سجن للبالغ الذي لم يحم بالابلاغ عن قاصر في حالة خطر، وستة اشهر سجن للعاملين في قطاع التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية الذين لا يقومون بذلك. ويحرص النشطاء على ذكر ذلك في الشكاوى والتقارير للسلطات، مع ان الخوف من السجن ليس الدافع من وراء تحركاتهم. ومثلما فعل الرواد الاسرائيليون الذين رافقوا المزارعين والرعاة الفلسطينيين، "حاضرات من اجل حقوق الانسان" قبل ثلاثين سنة وجماعة "تعایش" قبل 24 سنة، كانت الجماعات الجديدة تامل في البداية ان يستيقظ المنطق والعقل السوي وأن يعود كل مواطني البلاد الى الصواب، ومشاركة ودعم من يعتبرون أنفسهم معارضين للانقلاب النظامي. الفشل مؤلم والواقع فظيع والمستقبل خطير أكثر .

ان التشدد العسكري البروسي والتخطيط الدقيق والمطول، وصولا الى التفاصيل الصغيرة، يلخص ثلاثين سنة من المرحلة الحالية لسلب الممتلكات والطرده. كتائب "يشع" (يهودا والسامرة وغزة) تنصدر المشهد، حيث يتم اسناد للأولاد المجندين دور واضح في تقسيم ناجر للعمل. أما الجيش الرسمي والادارة المدنية فيتركزان في مواقع شبه مقنعة. والشرطة برفضها العنيد لاعتقال المهاجمين اليهود تمثل قوة الجبهة الداخلية. سفر يهوشع واموال طائلة من الدولة ومن اليهود والمسيحيين المتصهينين في الخارج هم الوقود، في حين تشكل اللامبالاة الاسرائيلية العامة، سواء كان ذلك بالتعاون المتعمد أو التكاسل أو الطمع بالفيلا التي تغري بالانزلاق نحو الهاوية، الزيت الذي يسهل انزلاق العجلات. بماذا يهتم ذكر اسماء الاخصائيات الاجتماعيات، التي هي في الاصل مكشوفة لكل من يبحث عنها .

* * *

هآرتس: بعد "كلمة ترامب": هذا مسار "طوفان الأقصى" .. رفرفة بغلاف غزة وإعصار في سماء إيران

بقلم: عاموس هرتيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

كما يبدو، لم تبق مكان للشك بعد تغريدات ترامب أمس؛ فقد عبر عن دعمه الكامل للمتظاهرين ضد نظام إيران، ودعاهم إلى السيطرة على مؤسسات النظام ووعد بأن "المساعدة في الطريق". القيادة الإيرانية طلبت هذا الأسبوع استئناف المحادثات النووية مع الأمريكيين، لكن ترامب أعلن أمس أنه لن يجري معها مفاوضات. بصورة ضمنية، يهدد طهران بهجوم عسكري قد يسرع إسقاط النظام.

أحياناً، يصعب معرفة سبب قيام ترامب بخطوة لا يقصدها، لكن الخلفية في هذه المرة واضحة جداً. مظاهرات إيران بدأت قبل أسبوعين، كما يبدو على خلفية غلاء المعيشة، لكن سببها فعلياً هو إحباط الجمهور من النظام مع تشجيع ترامب. بدون وقوف كبير من قبل الولايات المتحدة إلى جانب المتظاهرين، سيبدو ترامب وكأنه تخلى عنهم ليواجهوا الاعتقال والموت. بعد نجاحات سياسته الخارجية العنيفة الأخيرة – قصف المنشأة النووية في فوردو، واختطاف رئيس فنزويلا مادورو – يبدو أن ترامب يؤمن باستطاعته تحمل مسؤولية مخاطر أخرى.

في الأيام الأخيرة إزاء شروخ في ستارة التعقيم التي فرضتها السلطات على نقل الإنترنت في الدولة، بدأت أبعاد القمع الوحشي تتضح. التقديرات التي نشرتها أمس وسائل الإعلام الأمريكية تتراوح بين 2000 قتيل (ضعف عدد القتلى في الحرب مع إسرائيل في حزيران) إلى 12 ألفاً. في هذه الأثناء، لا يمكن معرفة عدد الضحايا بدقة، لكن الأفلام والمعلومات التي تتسرب إلى الخارج تبين أن العدد كبير وغير مسبوق في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

أبعاد المذبحة قد تقود الجمهور الواسع بالتحديد إلى كسر حاجز الخوف والمخاطرة بمواجهات مباشرة أخرى خطيرة مع قوات الأمن. صعوبة الاحتجاج الأساسية تتعلق بغياب قيادة معارضة منظمة. الأمريكيون الذين يدركون هذه المشكلة يفحصون الآن احتضان ابن الشاه كزعيم محتمل. حتى قبل بضعة أيام، كانت عملية كهذه تبدو بعيدة كلياً عن واقع إيران السياسي. ثمة سؤال حاسم يتعلق بسلوك قوات الأمن: هل ستلقي هذه القوات سلاحها وترفض إطلاق النار على المواطنين؟ حتى الآن، لا دلائل على ذلك، والنظام يبدو مصمماً على قمع الانتفاضة بكل الوسائل.

يبدو من تلميحات ترامب أن الأمريكيين سيستخدمون قوة عسكرية. ولكن ثمة مشكلة مزدوجة هنا: أولاً، ثمة شك إذا كانت هناك نقطة أرخميدس يمكن المس بها أن يسقط النظام (أيضاً بدون اغتيال). وعلى أي حال، يصعب تصديق أن الأمريكيين لم يتعلموا الدرس من الحرب مع إسرائيل، ولم ينقلوا المرشد علي خامنئي إلى مكان آمن. ثانياً، من المرجح أن تكون هناك حملة هجومية طويلة للوصول إلى نتائج حقيقية. ولكن المطلوب هو استعدادات واسعة وتخصيص قوات وطائرات وانتشار عسكري كبير في الشرق الأوسط. كل ذلك يحتاج إلى وقت – التطورات الأخيرة كانت مفاجئة نسبياً للإدارة الأمريكية.

قد يشن ترامب هجوماً جويماً مرة واحدة على هدف رمزي، ويأمر بهجوم سايبير كبير أو بخطوات تزداد بالتدرج، مع بناء القوة العسكرية. يبدو أنه، بعد خطوات كهذه، ظاهرياً ما زال هناك مخرج محتمل، وهو العودة إلى المفاوضات المباشرة وإجبار النظام في طهران على تقديم تنازلات كبيرة في موضوع تخصيب اليورانيوم. ولكن الأمريكيين، مثل الإسرائيليين، لا يعتقدون بأن إيران

مستعدة لتقديم تنازلات. وعند اتضاح حجم المذبحة، سيصعب على الأمريكيين كبح جماح أنفسهم بشأن ما حدث. وقد تنبأ المستشار الألماني فريدريخ مارتس مؤخراً، بأن نهاية النظام في إيران قد تكون في غضون أيام.

ماذا يعني كل ذلك لإسرائيل؟ هي لا تبادر في الوقت الحالي إلى شن هجمات ضد إيران ولا تهدد بذلك. قد يفحص النظام توجيه ضربات لحلفاء أمريكا في المنطقة رداً على أي هجوم أمريكي. وقد يشمل ذلك إسرائيل أيضاً، لكن هذا يعني الدخول في مواجهة عسكرية عنيفة مع الجيش الإسرائيلي، في وضع تكون فيه إيران معرضة لهجوم جوي، بعد تدمير كل منظوماتها الدفاعية الاستراتيجية في حزيران الماضي.

خلف التصريح المبطل الذي جاء فيه بأن الأحداث في إيران تخضع لرقابة دقيقة هنا، ثمة استعدادات كثيفة في جهاز الأمن خشية التصعيد الذي قد يطال إسرائيل. ورغم تسريب التقارير عن الفظائع، يصعب التكهن إذا كانت هذه هي نهاية النظام في طهران. على المدى البعيد، من الواضح أن هذا نظام غير شعبي وسيواجه صعوبة في البقاء لمدة طويلة. ولكن ما سيحدث بعد ذلك على المدى القريب يعتمد على مشاركة الشعب في الاحتجاجات (مع احتمالية ازدياد عدد القتلى) ورد فعل قوات الأمن الإيرانية.

بعد مرور سنتين وثلاثة أشهر على ما سمته حماس بـ "طوفان الأقصى"، أصبح من واضحاً أن سلسلة الأحداث التي بدأت بالهجوم الدموي المفاجئ على غلاف غزة، أدت بشكل غير مباشر إلى ضربة قوية للمحور الإيراني. فبعد هزيمة حزب الله في لبنان، ثم إسقاط نظام الأسد في سوريا، يلوح الآن خطر واضح ومباشر على مصير النظام في طهران. ربما كانت البداية تشبه رفرقة جناح فراشة على حدود غزة، لكن ما جاء بعد ذلك كان بمثابة إعصار في سماء إيران.

* * *

معاريف لحكومة عون: إذا أردتم مستقبلاً إقليمياً فحاربوا "حزب الله" مالياً

بقلم: أليكس غرينبرغ

بينما يتركز الخطاب الجماهيري على المواجهة العسكرية مع حزب الله، فالساحة التي سيحسم فيها مصير التنظيم ليست ميدان المعركة بل الاقتصاد بالذات.

رغم الضربات التي تلقاها حزب الله فإنه بعيد عن أن يكون محيداً. قوته الحقيقية اليوم تكمن في قدرته على تفعيل منظومة مالية موازية تسمح له بتأدية دوره كـ "دولة داخل دولة" في قلب لبنان المنهار.

على مدى أكثر من عقدين، بنى حزب الله شبكات مالية تغطي القارات المختلفة – من تبييض الأموال ومسارات تهريب المخدرات في أمريكا الجنوبية، عبر آليات لتجاوز العقوبات في فنزويلا، وحتى منظومة اقتصادية بديلة داخل لبنان نفسها.

في قلب المنظومة المالية اللبنانية مؤسسة "القرض الحسن" – جسم يشبه البنك يعمل خارج رقابة الدولة ويمنح القروض والمساعدات الاجتماعية والسيولة النقدية. لكن في السنوات الأخيرة، أضيف إلى هذا الجهاز عنصر حرج آخر: منصات تكنولوجية مالية قانونية ظاهراً وعلى رأسها Whish money. مع فقدان الثقة بالبنوك، أصبحت هذه المنصة تعمل برخصة لبنانية وتعرض محافظ رقمية وشبكة واسعة من وكلاء تحويل الأموال، لتغدو محورياً مركزياً في الاقتصاد النقدي اللبناني.

إن الدمج بين القرض الحسن و Whish money وجهات مالية غير رسمية أخرى، خلق "اقتصاد ظلال" فاعلاً: منظومة تحافظ على السيولة، وتسمح بتحويل سريع للأموال، وتتجاوز اللوائح وتبطل نجاعة العقوبات الدولية. هذه ليست بنية لتمويل الإرهاب، بل منظومة مالية موازية تندمج في الإدارة المالية للدولة وتقوض سيادتها.

يتبلور أمام هذا الواقع معسكر إصلاحى نادر في لبنان يلاحظ أن الطريق إلى تجريد حزب الله من قوته يجب أن يبدأ بالمال. فمحافظ البنك المركزي كريم سعيد، إلى جانب لاعبين مركزيين في القطاع الخاص وعلى رأسهم أنطون صحنواوي، يعملون على إعادة صلاحيات الرقابة للدولة، وإخضاع أجسام مالية غير بنكية للوائح وإعادة النشاط الاقتصادي إلى إطار بنكي شفاف يرتبط بالغرب.

هذا الصراع بعيد عن أن يكون فنياً؛ فهو يتعلق بقلب موازين القوى في لبنان. ليس صدفة أن قادة الإصلاحات يتلقون هجمات شخصية وحملات نزع شخصية وضغوط سياسية وقانونية. فحزب الله يدرك بأن فقدان الاستقلالية الاقتصادية معناه فقدان القدرة على العمل بقوة سيادية.

التهجمات على صحنواوي وشريكه مورغن اورتيغوس، ليست صدفة؛ فهي تعكس محاولة لإسكات أصوات تدعو إلى تفكيك شبكات تمويل حزب الله، وتعزيز الدور الأمريكي وانخراط لبنان في المحور الغربي – بما في ذلك التطبيع الإقليمي. بالنسبة لحزب الله، هذا تهديد وجودي.

الضغط الدولي الآن على مسارات تتجاوز العقوبات – وعلى رأسها فنزويلا – يقلص مجال المناورة لدى إيران ووكلائها. فكلما أغلقت الملاجئ الخارجية تصبح الساحة الاقتصادية في لبنان الجبهة المركزية، وربما الأخيرة في صراع حزب الله على استقلاله المالي.

يقف لبنان أمام حسم واضح: استمرار وجود "دولة داخل دولة"، يعتمد على اقتصاد ظلال وشبكات جريمة عالمية، أم مسيرة صعبة لكنها ضرورية لاستعادة السيادة والشفافية وإعادة الارتباط بالمنظومة الاقتصادية الدولية؟ نتائج هذا الصراع لن تصمم مستقبل لبنان الاقتصادي فحسب، بل أيضاً ميزان القوى الإقليمي كله.

* * *

هآرتس: دخلوا لكسب الرزق فاحتجزوهم مكبلين في "أقفاص حديدية" ينهشهم البرد القارس.. وقالوا: بولوا على أنفسكم

بقلم: بهوشع (غوش) براينر

الشرطة تسجن المعتقلين في غرف انتظار غير مناسبة بسبب أزمة الأماكن في السجون، ولا تنقلهم إلى منشآت سجون تابعة لمصلحة السجون – هذا ما يتبين من بعض الحالات التي وصلت إلى المحكمة مؤخراً. عشرات المعتقلين تم احتجازهم في اكتظاظ في غرف صغيرة مناسبة لبضعة معتقلين، وآخرون أحتجزوا أياماً كثيرة في مراكز الشرطة بدون وجود مكان للنوم فيه. بعضهم ناموا على الأرض أو على كرسي من الحديد. في بعض الحالات، هذا الأسبوع، تم احتجاز شاب في غرفة في الهواء الطلق في جبال القدس لليلة كاملة وهو مكبل وبدون حذاء.

ذلك الفلسطيني اعتقل بتهمة المكوث بشكل غير قانوني في إسرائيل، وقد أحتجز في منشأة اعتقال مؤقتة في قاعدة لحرس الحدود في "عطروت" في غلاف القدس. محاميه، فارس مصطفى، قال لمحكمة الصلح في القدس بأنه احتجز في علبة صفيح

عليها قضبان، في البرد وبدون الحد الأدنى من الظروف وبدون جدران. المعتقل نفسه قال في المحكمة: "جلست في قفص مع بطانية رطبة. والقيود التي على قدمي كانت قوية وبقيت مكبلاً طوال الوقت. ولم أدخل الحمام خلال أربعة أيام". عقب ذلك، أمر القاضي أوفير تشرل بإطلاق سراحه. "المعتقل يتم احتجازه في ظروف قد تضر بصحته وكرامته"، قال القاضي. "المتهم في غرفة بدون جدران، مع كل ما يعنيه ذلك، مع الأخذ في الحسبان الشتاء المقدسي البارد. وحسب ادعاء المعتقل، فإنه خلال فترة اعتقاله كان مكبل اليدين والرجلين".

في قضيتين منفصلتين في الجنوب تم احتجاز الكثير من المعتقلين في غرف لا تتسع إلا لعدد أقل بكثير من الأشخاص. وخلال جلسة استماع تم عقدها في الأسبوع الماضي بشأن خمسة من الماكثين غير القانونيين كانوا معتقلين في مركز "عراد"، تبين أن 34 معتقلاً كانوا معتقلين في غرفة واحدة. المحامية ايبيلت كوهين، محامية الدفاع، قالت في محكمة بئر السبع المركزية: "تقدمت من القفص الكبير الذي كان محتجزاً فيه المعتقلون. كانوا في حالة وقوف، والأطول من بينهم تمكن من التحدث معي. لا أعرف كيف ينام 34 شخصاً في زنزانة في ظروف مزرية وكأنهم في علبه سردين. كيف يمكن اعتقال الناس في مثل هذه الظروف؟ وأضافت بأنه عندما طلب المعتقلون قضاء الحاجة، ردوا عليهم بأنه يجب أن يتبول بعضهم على بعض. القاضي دانييل بن توليلا، رفض الاستئناف وأبقى الخمسة في الاعتقال وكتب: "لا أنفي بأنها ظروف غير مثالية، لكنها فترة اعتقال أولية، حل مؤقت وليوم واحد".

في حالة أخرى اعتقلت الشرطة 21 مشتتاً فهمهم بالمكوث غير القانوني في غرفتين تم تخصيصهما لستة معتقلين بالحد الأقصى، في مركز شرطة "عبروت" في النقب. أحد المعتقلين قال للقاضي في محكمة بئر السبع: "الشرطي قال لي: من تعتقد نفسك؟ أنت ماكث غير قانوني ولا حقوق لك في هذه الدولة"، وأضاف: "كلنا أكلنا شطيرة واحدة منذ أمس، ونمنا طوال الليل في غرفة الانتظار، ونحن جالسون على كراسي من حديد". رداً على أسئلة القاضي حول الظروف الصعبة، أجاب ممثل الشرطة: "لا جواب. لقد ازدادت الاعتقالات في الأسبوع الماضي بشكل كبير ووصلت إلى عدد غير مسبوق. وصل العدد إلى 80 ماكثاً غير قانوني. الشرطة لا يمكنها التعامل مع هذا العدد، لكنها تحاول تقليل الضرر بقدر الإمكان". وحسب محامي الدفاع، فقد اعتقل خمسة أشخاص في هذه الظروف لخمسة أيام.

في هذه القضية أيضاً، انتقد القاضي بن توليلا الشرطة بشدة، وكتب: "رغم الأهمية الكبيرة للرقابة على حدود البلاد، لا يكفي اعتقال الماكثين غير القانونيين في وقت لا تتوفر فيه الاستعدادات اللوجستية لاستيعابهم. والنتيجة هي اعتقال هؤلاء الأشخاص في مراكز الشرطة، في حين أن عدد المعتقلين الموجودين بالفعل في مركز الشرطة يفوق بشكل كبير قدرة هذه المراكز على استيعابهم". ونتيجة لذلك، فقد أطلق القاضي سراح أربعة من المعتقلين الخمسة.

أمس، تم الكشف عن حالات أخرى لم ينقل فيها المعتقلون إلى مصلحة السجون، بل تم تركهم ليناموا على الأرض في مراكز الشرطة. ففي تل أبيب، نام أحد المشبوهين في قضية سرقة سيارة على أرض مركز الشرطة ثلاث ليال، وعندما أثرت هذه المسألة في جلسة استماع في المحكمة المركزية، قال ممثل الشرطة: "هذا ينطبق على أي معتقل". وفي حالة أخرى في مراكز شرطة بئر السبع، طلب من معتقل البقاء على كرسي طوال الليل، ولم يمثل أمام القاضي إلا في مساء اليوم التالي. وفي ثلاث حالات أخرى على الأقل في الشهر الماضي، تم ترك المعتقلين ينامون في مراكز الشرطة رغم أنه غير معترف بها كمراكز اعتقال، حيث نام المعتقلون على الأرض في بعض الحالات.

المحامي ننتنيل لغامي، نائب المدعي العام القطري، قال إن "جعل المعتقلين ينامون في غرف التوقيف في مراكز الشرطة خلافاً للقانون، أصبح ظاهرة مقلقة تشكل استمرارية مباشرة لأزمة الاعتقال الخطيرة. وقد كشفت أخطر الحالات في القدس، حيث تم احتجاز مشتبه فيهم في قفص مفتوح في طقس بارد جداً وهم مكبلون. هذا وضع لا يصدق. زنازين الاحتجاز ليست مرافق احتجاز، وليس فيها أبسط ظروف العيش الكريم". وشدد على أن هؤلاء مشتبه فيهم، بعضهم أبرياء، يتم اعتقالهم بدون أسرة وبدون خدمات طبية، وهذه ظروف تثير مخاوف حقيقية بشأن تقديم اعترافات غير صحيحة. حتى في ذروة أزمة الاحتجاز، الإنسان لا يفقد كرامته، ومبرر حرمانه من حريته مشروط بتوفير ظروف عيش إنسانية.

جاء الرد من شرطة إسرائيل: "بحكم وظيفتها، فإن شرطة إسرائيل تنفذ القانون وتحمي الجمهور من المشتبه فيهم والمجرمين الذين ينفذون كل أنواع الجرائم. وتقع مسؤولية احتجاز المعتقلين في إسرائيل على عاتق مصلحة السجون. للأسف، كشفت الأحداث التي ذكرت النقص في أماكن احتجاز المعتقلين، ما يجبر الشرطة على احتجازهم وحراستهم في زنازين احتجاز. يجب ألا يكون النقص في أماكن احتجاز المعتقلين في مصلحة السجون على حساب نشاطات الشرطة واعتقال المشتبه فيهم، أو أن يؤدي إلى إطلاق سراح مشتبه فيهم يشكلون خطراً على الجمهور، أو احتمالية عدم معاقبتهم".

* * *

هآرتس: تجنيد الحريديم بين قرارات "العليا" وأهداف الائتلاف: هل نتجه لأزمة دستورية وفتان عام؟

بعد زمن طويل من التهديدات بأزمة دستورية وعدم تنفيذ قرارات المحكمة ونزع شرعية المحكمة، يبدو أن حكومة إسرائيل كفت الأسبوع الماضي عن محاولاتها القفز على البندين وقررت اجتياح الروبوكون. وقد فعلت هذا رغم أمر فعل واضح، محدد زمنياً، صادر عن المحكمة (على لسان نائب الرئيس نوعم سوليرغ) بأن على الدولة أن تنفذ فوراً – دون الانتظار لتشريع قانون الإعفاء – فترتب بذلك واجب التجنيد على كل مواطني إسرائيل، بمن فيهم شباب المدارس الدينية. في هذا الإطار، الحكومة مطالبة ببلورة سياسة إنفاذ جنائي وعقوبات اقتصادية.

رفضت الحكومة عمل ذلك بقرار واعٍ رغم توجهات متكررة من جانب الاستشارة القانونية للحكومة. وحسب تقارير في وسائل الإعلام، قضى سكرتير الحكومة في جلستها بأن السياسة هي إجازة القانون – وهذا رغم القرار القضائي الصريح.

تنضم إلى هذا تصريحات عديدة من نواب ووزراء بوجوب خرق قرار محكمة العدل العليا؛ كما أن نية اتخاذ قرار في الهيئة العامة للكنيست يقضي بأن على الحكومة والكنيست أن تتجاهلا قرار محكمة العدل العليا في قضايا القوانين الأساس؛ وكتاب رؤساء الائتلاف الذي يدعون بأنه ينبغي تجاهل قرارات المحكمة إذا ما قررت حظر الوزير بن غفير مواصلة مهام منصبه وزيراً للأمن القومي، وغير ذلك هنا وهناك، إنما هو استمرار لسياسة ثابتة تتمثل بتجاهل موقف المستشار القانوني للحكومة، وهذا رغم إجماع المحكمة بأن موقفها ملزم للحكومة ما لم يكن هناك قرار محكمة مناقض في هذا الشأن.

وضع كهذا، وبفرض الحكومة تنفيذ قرار المحكمة، يبدو خطيراً للغاية، وقد تكون نهايته سيناريو فلتان عام؛ فإذا كانت الحكومة لا تنفذ القانون وقرارات المحاكم، فلماذا ينفذه المواطن العادي؟ الحكومة والنواب من الائتلاف يمزقون الأساس الأهم في الدولة الديمقراطية: سلطة القانون التي يخضع لها الجميع.

إن مهمة المحكمة في هذا الوضع هي ألا تتراجع. وأن تمارس كل صلاحياتها تجاه كل من يخرق قراراتها. ومثلما كتبت المحكمة في الماضي في 2020 عندما خرق رئيس الكنيست يولي أدلشتاين أمر عقد الهيئة العامة على الكنيست بناء على طلب 61 نائباً لأجل

انتخاب رئيس جديد: "هذا وضع لا يمكن التسليم به، وهو مس غير مسبق لسلطة القانون، مطلوب خطوات غير مسبقة"، لهذا على المحكمة اليوم أن تقف بصلافة عند واجب الحكومة ومثلها كل الهيئات والمواطنين، لتنفيذ القانون. الأزمة الدستورية وضع خطير يضع الديمقراطية الإسرائيلية والجمهور أمام اختبار، والطريق الوحيد لاجتيازه بنجاح هو عدم الإذعان لخارقي القانون في الحكومة والائتلاف.

* * *